الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

5 **ربيع الآخر** 1435 –5 **فبراير** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الانسان في العالم	31

تنسيق "حقوقي" لتسريع دفن "البدون"

المصدر: جريدة 24 الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/164178

خاطبت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" بعض إمارات المناطق لتسهيل إصدار تصاريح دفن موتي "البدون" ممن وافتهم المنية على أراضي المملكة، على أن تستكمل الوثائق المطلوبة في مراحل لاحقة، وذلك ضمن مساعيها لإيجاد حلول سريعة واستثنائية فيما يخص هذا الملف.

ويأتي ذلك الإجراء بعد أن وصلت للجمعية عدة شكاوى من فئة "البدون" حول عدم مقدرتهم على دفن موتاهم في المقابر إلا بأوراق ثبوتية، مما يدفعهم لدفنهم في أماكن بعيدة.

من جانب آخر، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة بصدور توجيهات بحصر أعداد "البدون" في المناطق التي يكثر وجودهم بها، لبحث منحهم أوراقا ثبوتية تمكنهم من الحصول على حقوقهم في العلاج، والتعليم، والزواج، ومخصصات الضمان الاجتماعي، وغيرها.

من جهته، قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن" "هناك بعض الصعوبات الإدارية تواجه فئة "البدون" بمناطق المملكة، وتحرمهم الاستفادة من حقوقهم، من بينها حرمانهم من دفن موتاهم في المقابر، لذلك تواصلت الجمعية مع الجهات المعنية كإمارات المناطق، لتسهيل إصدار تصاريح دفن موتى هذه الفئة بكافة مقابر المناطق، واستثناء طلب الثبوتية في ذلك، مراعاة للجانب الإنساني في الموضوع".

وقال إن الجمعية رفعت لوزارة الداخلية خطابا لحل المشكلات التي تواجه فئة "البدون"، واقترحت خلاله آليات عدة وجدت أصداء إيجابية"، مضيفا أن اعتماد كثير من الخدمات المقدمة في الدولة على السجل المدني حرم هذه الفئة من الاستفادة منها، لعدم امتلاكهم أوراقا ثبوتية، وزاد هذا الوضع صعوبة في ظل تزايد إعداد البدون في المناطق بشكل ملحوظ.

وكشف القحطاني أن السيدات من فئة "البدون" يعانين من عدم مقدرتهن على الزواج لعدم استطاعتهن تسجيل وتوثيق زواجاتهن نتيجة افتقارهن للمستندات، لذلك تواصلت الجمعية مع المحاكم، والإمارات، وجهات أخرى لإيجاد حلول موقتة لهن".

وأضاف أن "التقدم في ملف البدون يسير ببطء شديد، لذلك لا بد من التحرك لإيجاد حلول جذرية مرضية لهذه الفئة باعتبار أنهم من أبناء البلاد"، وأنا لا أشجع أن يعتمد على شيخ القبيلة أو مايعرف بـ"العريف" لإثبات هوياتهم، مبررا ذلك بأن أغلبهم يدعون أنهم من أصول سعودية، لذلك فإن ترك حسم الأمر للجهات الحكومية أولى"، محذرا من استمرار هذه الفئة بدون أوراق، لأن ذلك يسبب إشكالات وأخطارا أمنية على المجتمع.

وأكد القحطاني أن "مخاطبة الجمعية لوزارة الداخلية بخصوص هذا الملف تضمنت عدة اقتراحات، من أهمها إعادة توثيق من كان له سجل مدني، وتجديد من انتهت بطاقته أو جوازه، ومنح من لا يحمل أوراقا ثبوتية "بطاقة" تبين وضعه، فهناك حالات قد يكون الأب فيها لم يضف الابن أو الأم، ثم توفي، وبالتالي يكونون غير مضافين بإثبات الأب، ومع مرور السنوات يصبح هؤلاء بدون أوراق ثبوتية، كذلك هناك حالات لأشخاص يدعون أنهم سعوديون، ويحملون أوراقا سعودية، ويتبين مع مرور السنوات أنهم غير مواطنين، في الوقت الذي يكونون قد تزوجوا من سعوديات، وأنجبوا منهن، ثم غادروا البلاد، وبقي الأبناء بدون أوراق".

تنسيق "حقوقي" لتسريع دفن "البدون"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=177443&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

خاطبت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" بعض إمارات المناطق لتسهيل إصدار تصاريح دفن موتي "البدون" ممن وافتهم المنية على أراضي المملكة، على أن تستكمل الوثائق المطلوبة في مراحل لاحقة، وذلك ضمن مساعيها لإيجاد حلول سريعة واستثنائية فيما يخص هذا الملف.

ويأتي ذلك الإجراء بعد أن وصلت للجمعية عدة شكاوى من فئة "البدون" حول عدم مقدرتهم على دفن موتاهم في المقابر إلا بأوراق ثبوتية، مما يدفعهم لدفنهم في أماكن بعيدة.

من جانب آخر، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة بصدور توجيهات بحصر أعداد "البدون" في المناطق التي يكثر وجودهم بها، لبحث منحهم أوراقا ثبوتية تمكنهم من الحصول على حقوقهم في العلاج، والتعليم، والزواج، ومخصصات الضمان الاجتماعي، وغيرها.

من جهته، قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن" "هناك بعض الصعوبات الإدارية تواجه فئة "البدون" بمناطق المملكة، وتحرمهم الاستفادة من حقوقهم، من بينها حرمانهم من دفن موتاهم في المقابر، لذلك تواصلت الجمعية مع الجهات المعنية كإمارات المناطق، لتسهيل إصدار تصاريح دفن موتى هذه الفئة بكافة مقابر المناطق، واستثناء طلب الثبوتية في ذلك، مراعاة للجانب الإنساني في الموضوع".وقال إن الجمعية رفعت لوزارة الداخلية خطابا لحل المشكلات التي تواجه فئة "البدون"، واقترحت خلاله آليات عدة وجدت أصداء إيجابية"، مضيفا أن اعتماد كثير من الخدمات المقدمة في الدولة على السجل المدني حرم هذه الفئة من الاستفادة منها، لعدم امتلاكهم أوراقا ثبوتية، وزاد هذا الوضع صعوبة في ظل تزايد إعداد البدون في المناطق بشكل ملحوظ.

وكشف القحطاني أن السيدات من فئة "البدون" يعانين من عدم مقدرتهن على الزواج لعدم استطاعتهن تسجيل وتوثيق زواجاتهن نتيجة افتقارهن للمستندات، لذلك تواصلت الجمعية مع المحاكم، والإمارات، وجهات أخرى لإيجاد حلول موقتة لهن". وأضاف أن "التقدم في ملف البدون يسير ببطء شديد، لذلك لا بد من التحرك لإيجاد حلول جذرية مرضية لهذه الفئة باعتبار أنهم من أبناء البلاد"، وأنا لا أشجع أن يعتمد على شيخ القبيلة أو مايعرف بـ"العريف" لإثبات هوياتهم، مبررا ذلك بأن أغلبهم يدعون أنهم من أصول سعودية، لذلك فإن ترك حسم الأمر للجهات الحكومية أولى"، محذرا من استمرار هذه الفئة بدون أوراق، لأن ذلك يسبب إشكالات وأخطارا أمنية على المجتمع.

وأكد القحطاني أن "مخاطبة الجمعية لوزارة الداخلية بخصوص هذا الملف تضمنت عدة اقتراحات، من أهمها إعادة توثيق من كان له سجل مدني، وتجديد من انتهت بطاقته أو جوازه، ومنح من لا يحمل أوراقا ثبوتية "بطاقة" تبين وضعه، فهناك حالات قد يكون الأب فيها لم يضف الابن أو الأم، ثم توفي، وبالتالي يكونون غير مضافين بإثبات الأب، ومع مرور السنوات يصبح هؤلاء بدون أوراق ثبوتية، كذلك هناك حالات لأشخاص يدعون أنهم سعوديون، ويحملون أوراقا سعودية، ويتبين مع مرور السنوات أنهم غير مواطنين، في الوقت الذي يكونون قد تزوجوا من سعوديات، وأنجبوا منهن، ثم غادروا البلاد، وبقي الأبناء بدون أوراق".

الحياة
AL HAYAT

17 لجنة ° حماية من الإيذاء" تتلقى1537 بلاغاً خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://alhayat.com/Details/600042

القطيف – شادن الحايك

كشف اختصاصي اجتماعي أن مركز البلاغات التابع للجان الحماية من الإيذاء تلقى خلال عام 1537 اتصالاً لبلاغات «مستعجلة»، و 5929 للإرشاد الأسري، و 5647 اتصالاً «خاطئاً»، إضافة إلى 4054 اتصالاً «عابثاً»، لافتاً إلى وجود «17 لجنة حماية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية على مستوى المملكة».

وتتكون اللجان من أطراف عدة، يترأسها المدير العام للشؤون الاجتماعية، ومندوبون من الصحة، والتربية والتعليم، والعدل، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة إلى مكافحة المخدرات، ومستشفى الصحة النفسية، والشرطة وإمارة المنطقة التي تتبعها اللجنة. وتهتم اللجان بالأطفال دون سن 18 والنساء من دون تحديد سن لهن.

وقال الاختصاصي الاجتماعي فؤاد المشيخص، في محاضرة ألقاها أمس: «إن ضحايا العنف يملكن اللجوء إلى مركز تلقي البلاغات على الرقم المجاني « 1919»، وإمارات المناطق، وبرنامج الأمان الأسري الوطني « 116111»، والمستشفيات الحكومية والأهلية، وأقسام الشرط، والمؤسسات التعليمية، والجمعيات الخيرية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان».

واستعرض المشيخص، خلال المحاضرة المقامة ضمن مؤتمر «التثقيف الصحي»، الذي يقيمه صندوق «الزواج الخيري» التابع لجمعية الصفا الخيرية في مدينة صفوى، استراتيجية عمل اللجان، بداية من «إيجاد حلول للمشكلة، وعمل جلسات فردية للحالة، وأخيراً الإيواء الموقت في حال تعذر الحل، في حال وجود خطر قد يحيط بالحالة»، مضيفاً أن «نظام الحماية من الإيذاء يهدف إلى ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، وتوفير الإيواء والرعاية للحالات، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع، وإيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء».

وأشار إلى حالات تمتنع عن الإبلاغ، وبلغ عددها 169 حالة. فيما تم التعامل مع 1368 حالة. وتم استضافة 59 حالة في دور الضيافة، و44 حالة تم إيواؤها في دور الإيواء.

وبلغ مجموع الحالات 1432 حالة في العام 1433هـ». وقال: «كشفت دراسة بعنوان «إيذاء الأطفال أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له»، إلى أن الإيذاء البدني هو أكثر أنواع الإيذاء الذي يتعرض له الطفل.

ويمثل 91.5 في المئة، يليه الإهمال والإيذاء الجنسي»، لافتاً إلى أن «معظم حالات الإيذاء تقع من قبل الوالدين، ومثلث نسبة إيذاء الأم للطفل 74.4 في المئة، والأب 73.2 في المئة.

فيما بلغت نسبة الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء وتقل أعمارهم عن عامين 66.2 في المئة». ومن أبرز صفات أسر الأطفال المتعرضين للإيذاء أنها «أسر مفككة وذات دخل منخفض». أما أسباب تعرض الأطفال للإيذاء فأرجعها إلى «وجود مشكلات أسرية بين والدي الطفل».

فيما كشفت نتائج الدراسة بعنوان «العنف الأسري خلال مراحل الحياة»، أن « 5 في المئة من ضحايا العنف هم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات.

كما أن الأطفال الذكور أكثر عرضة للعنف البدني من الإناث، والإناث عرضة للعنف الجنسي أكثر من الذكور، وأن أكثر فئة من الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء النفسي هم الأيتام، بنسبة 70 في المئة، يلي ذلك الحالة التي يكون فيها الوالدان منفصلين بنسبة 58 في المئة. ويتعرض الأطفال من الوالدين المطلقين للإيذاء أكثر من غيرهم بنسبة 42 في المئة، ويشكل الأطفال المتوفى آباؤهم الذين يتعرضون للإيذاء 23.3 في المئة. ثم الحالة التي تكون الأم فيها متوفاة 18.8 في المئة، وأخيراً الحالة التي يكون كلا الوالدين متوفى 10 في المئة».

• حقوق الإنسان": من حق المتضررين رفع قضية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://alhayat.com/Details/600041

قال المستشار القانوني الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف المحامي خالد الفاخري، في تصريح إلى «الحياة»: «إنه من ناحية إنسانية، فإن المتهم وحتى المُدان الذي ارتكب جرماً، أو جناية، لا يحق لأحد انتهاك حرمته، بالتصوير أو النشر، فعلى رغم أنه سيعاقب، إلا أن له حقوقاً مصانة»، مؤكداً أن «القيادات العليا في المملكة تحرص على التعامل مع أسر المتهمين على أنهم أبرياء لا ذنب لهم، للحيلولة دون أن يتأثر ذووه في حياتهم وعملهم ودراستهم، وتنبذ أي سلوك مغاير، مثل تصوير شخص مطلوب أو متهم».
وقال الفاخري: «يجب أن ننظر في مثل هذه الأمور بأن الحدث لا يتوقف على التصوير والنشر فقط، ولكن هناك عواقب لقرابته وأهله وأصدقائه، وهناك تبعات وسلبيات قد تسبب صدمات كبيرة ومشكلات أخرى». ووجه الجهات المعنية بـ «الالتزام بتعليمات الجهات الأمنية العليا، التي تنظم التصوير في الأماكن العامة والمنشآت العسكرية المحظورة أمنياً، لافتاً إلى «أحقية المتضررين من النشر والتشهير، بالمطالبة بحقهم، عبر رفع قضية على من قام بالتصوير».

بخاخ نشاء للمتقاعدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
اضغط هنا

م. طلال القشقري

بخاخ نشاء للمتقاعدينيقول المواطن المتقاعد "عبدالوهاب غنيم" إنه عمل في هيئة الطيران المدني لمدة تزيد على ٤٣ سنة، ولم يُكرّم عند تقاعده، بل حتى لم يُوجّه له خطاب شكر، في الوقت الذي يُكرّم فيه مسؤولو الهيئة دون استثناء!.
وهذا التجاهل التكريمي - بالمناسبة - ليس في الهيئة فقط، بل في كثيرٍ من جهاتنا الحكومية، إذ تنعدم فيها ثقافة التكريم إلّا لمن علا شأنه الوظيفي، وهو من أشكال التمييز الوظيفي الذي تُندّد به جمعيات حقوق الإنسان، ومن المفترض أن يُكرّم الجميع عند تقاعدهم، خصوصًا الموظفين العاديين، فهم اللبنات الأساسية التي قامت عليها الجهات، وهم التفاصيل اليومية الصغيرة التي يُنسب إليها نجاح الجهات فيما أنيطت بها من مسؤوليات، لكنه سيف التجاهل يُسلّط فقط على رقاب البُسطاء!.
من ناحيةٍ أخرى، وعلى فرض حصول التكريم، فهو ينحصر في إقامة حفل عشاء من المُفطّحات، وتوجيه خطابات شكر للمتقاعدين، وإهداء دروع تقديرية رخيصة لهم، وهذا من وجهة نظري مثل رُذاذ النشاء الذي يُبخّ على الشماغ المغسول قبل الكوي، ويزول تأثيره في اليوم التالي، ولذا فهو تكريم لا يكفي، اللهم إلّا إذا كان الهدف هو المظهر لا الجوهر!.
إنّ التكريم الحقيقي يكون في مساهمة الجهات في توفير حياة كريمة لموظفيها بعد تقاعدهم، بقدر ما تستطيع، وهي تستطيع الكثير، مثل توظيف بعض أبنائهم فيها، ومنحهم الأولوية في بعض الأعمال الصغيرة التي تتعاقد الجهات لأجلها إن هم اتجهوا للأعمال الخاصة، والمساهمة في تملكهم للعقار، وتأمين علاجهم على حسابها، وزيادة مكافأة نهاية خدمتهم، خصوصًا في نظام الخدمة المدنية الذي تتواضع مكافآته جدًا وتُعتبر أقرب للعقوبة منها للمكافآت، فضلًا عن التواصل المستمر معهم ولو بالاستشارات!.

هذا هو التكريم الحقيقي (وإلّا بلاش)، وكان الله في عون متقاعدينا العاديين، ترشدهم بعض جهاتهم بعد التقاعد لطريق أبوابها ليخرجوا منها للأبد، وقد لا تفعل لهم شيئًا سوى أن تُعزّي ذويهم بعد وفاتهم!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

من خلال إدارة مستقلة خصصتها الهيئة لمرفق القضاء

"حقوق الإنسان": نراقب القضاء.. ونظام "العقوبات البديلة" قريباً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء21 ربيع اول 1435هـ - 22 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/net/article/903032

خالد الصالح من الرياض

قال الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان: إن الهيئة خصصت إدارة خاصة لمراقبة ومتابعة مرفق القضاء في السعودية، بعدد كبير من الأعضاء الذين باشروا منذ العام الماضي حضور جلسات المحاكمات والتأكد من نزاهتها وعلانيتها، لافتاً إلى أنه خلال عام 1434 حضر أعضاء الإدارة 350 جلسة محاكمة ورصدوا الإيجابيات والسلبيات من خلالها لترفع بعد ذلك لوزير العدل.

وأكد العيبان في محاضرة له ألقاها أمس في مقر وزارة الخارجية بعنوان: "حالة حقوق الإنسان في السعودية"، أن الحكومة أرست القواعد الأساسية في تطبيق الأحكام الشرعية المصدر الذي كفل الحقوق للمواطن السعودي وكل من يقيم على هذه الأرض، حيث بذل الملك عبد الله بن عبد العزيز في ذلك كل الجهد والوقت والفكر في حماية حقوق الإنسان على هذه الأرض، وعلى المستوى الوطني والعالمي نستطيع أن نقول إننا خطونا خطوات واسعة ساهمت في إرساء قواعد ثابتة للسياسة، ويكاد أي طالب من طلاب السياسة والعلاقات الدولية والحقوق لمسها وتوقعها بكل بساطة، حيث أرست السعودية مبادئ العدل والشورى والمساواة في كل شؤونها من خلال النظام الأساسي للحكم.

وقال العيبان: "من أبرز آليات تطور حقوق الإنسان ما جرى على المستوى القضائي، حيث إنه من دون الشعور بالعدالة تختل الموازين، ومن أهم أمور الاستقرار في أي وطن هو العدالة والحياد والميزان، ولذلك جاء مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء أحد أهم الإصلاحات الأساسية في الدولة لحماية حقوق الإنسان، ومن أبرز نتائج المشروع هو نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات المعدل، كما يستعد حالياً مرفق القضاء على إطلاق نظام العقوبات البديلة بدلاً من السجن، لافتاً إلى أنها من أحد البدائل للسجن، كون عقوبة حبس الحرية هي عقوبة متعدية وتؤثر على كل من يرتبط بالسجين".

0وبيّن العيبان أن الهيئة خصصت إدارة مستقلة لمراقبة مرفق القضاء في السعودية، مشيراً إلى أنه خلال العام الماضي تمت مراقبة أكثر من 350 جلسة من قبل مندوبي الهيئة، للتأكد من علانية الجلسات وعدم جعلها مغلقة، قائلاً: "رصدنا الإيجابيات والسلبيات وتم رفعها لوزير العدل".

ولفت العيبان إلى أن مبدأ علانية الجلسات يجب أن يكون سارياً في أغلب الأوقات، بحيث يكون مقيداً أحياناً فيما لو توجب ذلك بناء على ما تراه المحكمة لو كانت القضية المنظورة حساسة أو تتعلق بالأمن.

وعن حقوق المرأة والطفل، أشاد العيبان باهتمام الدولة وثقتها بتولي المرأة مناصب عدة في الدولة ومنحها حق دخول مجلس الشورى وصناعة الأنظمة والقوانين، ومنتقداً نسبة زيادة العاملات في القطاع الحكومي، حيث ارتفع 8 في المائة فقط خلال العام الماضي، فيما شغلت 228 ألف مواطنة وظيفة تعليمية العام الماضي مقابل 224 ألف وظيفة تعليمية للرجال، كما التحقت 13 ألف امرأة بالجامعات السعودية العام الماضي بعدما كان العدد 11 ألفاً في عام 1433.

كما وصل عدد الملتحقات بالتعليم العام الماضي 473 ألف طالبة مقابل 429 ألفاً للملتحقين الذكور، وبلغ عدد خريجات التعليم العالي من الإناث ما يقارب 60 ألفاً مقابل 56 ألفاً للذكور، لافتاً أيضاً إلى أن نسبة ابتعاث الطالبات كانت أعلى من الطلاب، بعدما سجلت وزارة التعليم العالي ابتعاث 389 ألف طالبة منذ عام 2007 وحتى 2011.

وفي سياق منفصل، افتتح الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس في الرياض ندوة "إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان".
وبين الزياني خلال افتتاحه الندوة أن دول المجلس حظيت بإرشادات دولية بإنجازاتها في مجال حماية حقوق الإنسان خلال مراجعة سجلاتها الحقوقية في مجلس حقوق الإنسان الدولي. وتم انتخاب غالبية دول مجلس التعاون لعضوية مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه عام 2006، وما زالت السعودية والكويت والإمارات أعضاء فيه حتى وقتنا الراهن.
ولفت الزياني إلى أن دول المجلس شاركت في صياغة وإعداد الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004، كأول وثيقة عربية معنية بحقوق الإنسان، وحظيت بعضوية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، مؤكداً أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان في البحرين، والتي جاءت استجابة لمبادرة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، دليل بارز على المكانة المرموقة التي تتبوأها دول المجلس في هذا المجال.

حقوق المرأة بدأت بـ"التعليم" ووصلت إلى "صنع القرار"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://alhayat.com/Details/600055

الرياض - إبراهيم الزاحم
قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان إن مسيرة حقوق المرأة في السعودية بدأت منذ السماح لها بحق التعليم، وإن من حقوق المرأة إشراكها في عملية صناعة القرار الوطني ممثلاً في عضويتها لمجلس الشورى، وأحقيتها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية.
وأضاف: «وكذلك ارتفاع عدد العاملات في القطاع الحكومي خلال العام الماضي إلى 8 في المئة، وتجاوز عدد العاملات في الوظائف التعليمية 228 ألف عاملة، فيما بلغ عدد الذكور في أخر إحصاء 224 ألف عاملة، وهذا يدل أن عدد الإناث في القطاع التعليمي أكثر من الذكور».
وأكد خلال محاضرة ألقاها في مقر وزارة الخارجية في الرياض أمس، أن عدد المحاضرات في الجامعات بلغ 13 ألف محاضرة، فيما وصل عدد الملتحقات الإناث في التعليم العام إلى 473 ألف طالبة، في مقابل 429 من الذكور عام 2011، بعد أن كان عدد الملتحقات بالتعليم عام 1364هـ أربع نساء فقط، وبلغ عدد الخريجات من الإناث من مؤسسات التعليم المختلفة نحو 60 ألفاً، في مقابل 56 ألفاً للذكور.
مشيراً إلى أن نسبة الطالبات المبتعثات أعلى من الطلاب الذكور، إذ ارتفعت نسبة تعداد المبتعثات إلى الخارج من إجمالي المبتعثين عن عام 2007، لتصل في عام 2011 إلى 390 في المئة، فيما وصلت إلى 30 في المئة فقط للطلاب.

حقوقي: الدور المجتمعي مطلوب لحماية الأبناء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140205/Con20140205674930.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

نوه المحامي القانوني والمشرف العام على مكتب هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي، بأهمية الدور المجتمعي في توعية النشء سواء في المنزل أو المدرسة لمنع تأثرهم بالأفكار الشاذة والمتطرفة ووقوعهم فريسة للجماعات الإرهابية، مبينا أهمية الأثر للأمر الملكي في وضع حد لعمليات التغرير بشباب الوطن تحت أي ذريعة وخطط خارجية، مشيرا إلى أنه يحد من محاربة الجرائم الإرهابية من قبل الجماعات الإرهابية التي فتكت بالأرواح من أجل ربما أفكار دخيلة وتغرير بالكثير من أبناء الوطن للنيل من سلامته وأمنه.

واعتبر الأمر كفيل بمكافحة الجرائم الإرهابية والقضاء عليها أو على أقل تقدير الحد منها، مشددا على أهمية متابعة الأبناء فيما يميلون إليه من أفكار والتوعية ضد الإرهاب والجرائم الإرهابية ونبذ منفذيها والإصلاح والوقوف مع جميع أجهزة الدولة كافة وعلى رأسها جهاز وزارة الداخلية في الإبلاغ عن أي مخل بالأمن ومجرم من أي نوع من الجريمة وخاصة بعد كفل النظام لسرية معلومات المبلغ وحمايته من أي اعتداء أو ردة فعل قد يتعرض لها نتيجة إبلاغه عن الجريمة المخلة بالنظام والأمن.

وأشاد بما تبذله وزارة الداخلية من جهود جبارة في محاربة الجريمة ومتابعة عصابات الإرهاب وخلاياها داخليا أو خارجيا، وتقوم على العمل على حماية هذا الوطن ومقدستها ومواطنيه ومقيميه على حد سواء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"رجال أمن" يخترقون الأنظمة بتصوير جثة السهلي "الموقوف الهارب"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://alhayat.com/Details/600037

الدمام – منيرة الهديب

كشف مقطعان جرى تداولهما خلال اليومين الماضيين، على نطاق واسع، «مخالفة» وقع فيها عدد من رجال الأمن في المنطقة الشرقية. ويظهر المقطعان اللذان تبلغ مدة أحدهما 19 ثانية، والآخر 63 ثانية، جثة الموقوف الهارب من سجن الدمام المركزي عبدالله السهلي، وشقيقه المصاب، بعد مطاردتهما من قبل رجال الأمن في محافظة حفر الباطن، إضافة إلى آثار الدماء والرصاص وما خلفته عملية المطاردة التي جرت في وقت مبكر من يوم أول من أمس. وأسفرت عن مقتل السهلي وتوقيف مرافقيه.

ولا يعد المقطعان «سابقة» في تصوير عمليات المطاردة أو المصابين والقتلى، من جانب رجال الأمن، فبين فترة وأخرى، تنتشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مقاطع مصورة من قبلهم، لجرائم مختلفة، بينها نحر أطفال على أيدي عاملات منزليات. ويعج موقع «يوتيوب» الشهير بمقاطع عدة، صورها رجال الأمن، على رغم أن ذلك يعد «ممنوعاً»، وتعاقب عليه الأنظمة، وبخاصة إذا ما اقترن التصوير مع النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، باستثناء التصوير الذي تقوم به فرق الأدلة الجنائية، والذي يعتمد ضمن ملف الجريمة، ويستند عليه في الإدانة وإصدار الأحكام.

فيما يمكن سماع صوت في أحد المقطعين الأخيرين، يعود إلى رجل أمن، يخاطب زملاءه بأن «التصوير ممنوع»، ويكرر العبارة غير مرة، من دون أن تتوقف الكاميرا عن التصوير. فيما حاولت «الحياة» الحصول على إيضاح من جانب شرطة المنطقة الشرقية، حول ما قام به منسوبوها، إلا أن مساعد المتحدث باسمها النقيب محمد شار الشهري، أوضح أن ذلك «ليس من اختصاصنا».

بدوره، جرّم عضو مجلس الشورى السعودي قاضي محكمة الاستثمار العربية خبير الفقه والقضاء في جامعة الدول العربية الشيخ الدكتور عيسى الغيث، التقاط رجال الأمن الصور والمقاطع للمتهمين أو القتلى أو المواقع الجنائية ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، معتبراً ذلك «محرماً شرعاً، وممنوعاً قانوناً، ومَعيباً أخلاقاً».

وقال الغيث، في تصريح إلى «الحياة»: «إن مسألة تصوير ونشر الحوادث والمتهمين والمهمات الأمنية والعسكرية تُفصّل بجزأين، الأول يتعلق بالتصوير، والآخر بالنشر»، لافتاً إلى أن «التصوير قد يكون من قبل رجال الأمن لموقع الجريمة في شكل رسمي، للتحقيق والأدلة الجنائية. و فيه مصلحتان، واحدة خاصة بالقضية، والثانية عامة تتعلق بأمن المجتمع، وهذا حق من حقوق رجال الأمن، قانوناً وشرعاً وأخلاقاً».

واستدرك أن «التصوير قد يكون من رجال الأمن أنفسهم وبشكل شخصي، وليس لمصلحة القضية. وهذا من استغلال العمل لمصالح شخصية»، كما اعتبره «شكلاً من أشكال التصوير المحرم والممنوع، وقد يكون التصوير ليس من رجال الأمن، وإنما من مدنيين بشكل شخصي، وهذا أيضاً محرم وممنوع»، مشيراً إلى أن عقوبة الشكل الثاني من التصوير (تصوير العسكري للموقع الجنائي أو للمتهم) أكبر من عقوبة تصوير المدني». وحول النشر، قال الغيث: «إنه محظور أولاً، و ممنوع ومحرم، لأن فيه انتهاك لحرمات الآخرين، ولأن الأعراض والدماء معصومة، وللجميع حقوق كفلتها الشريعة، وهذا اعتداء على حق المتهم أو المجني عليه، وإن كان ميتاً، فهو محرم شرعاً، وممنوع قانوناً، ومَعيب أخلاقاً»، لافتاً إلى أن «التصوير غير ممنوع، وإنما النشر محظور، ويعاقب ناشره قانوناً».

وعلق على المقطعين المتداولين في حادثة قتل المتهم الهارب في المنطقة الشرقية أول من أمس، قائلاً: «إن عمل أفراد الأمن في عملية الدهم وضبط المتهم لم يكن يحتاج إلى تصوير رسمي، لذلك يجرم تصوير أفراد الأمن»، مضيفاً أنه «يفترض بالقاضي في هذه القضية أن يُجرمهم على التصوير، وعلى النشر أيضاً، وأن يشدد عليهم بالعقوبة، إذا كان

المصور رجل أمن، ويشدد أكثر إذا كان رجل أمن وصور لمصلحة العمل ثم نشره لاحقاً لدواعي لا علاقة لها بالعمل، وذلك لأنه أفشى أسرار العمل الأمني في القبض والضبط».
وقال الغيث: «إن المحاكمة في قضايا التصوير والنشر للجرائم والمتهمين والجنايات قد تكون محاكمات مدنية أو عسكرية مسلكية». وعن أنظمة العقوبات ذكر أن «التصوير والنشر يعاقب بموجب نظامين، الأول مكافحة جرائم المعلوماتية، والتي ورد فيه نص على أن «التصوير والنشر جريمة معلوماتية، وفيه انتهاك للحياة الخاصة والتشهير». ويختص بالحكم هنا المحكمة الجزائية». وذكر أنه «قد يعاقب الناشر بالنظام الثاني: وهو نظام المطبوعات والنشر، وهو نظام مجدد الآن، وورد فيه ما يتعلق بالنشر الإلكتروني، والإعلام الجديد، والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية، وتختص بالحكم هنا اللجنة القضائية في وزارة الثقافة والإعلام كمخالفة، ويعاقب كجريمة قانونياً في المحكمة الجزائية»، مضيفاً «قد يرى القاضي في المحكمة الجزائية التابعة لوزارة العدل أوصاف جريمة لم ترد في النظامين، فيحق له الحكم بعقوبات تعزيرية بحسب ما يراه».

الحياة
AL HAYAT

• منتدى التعليم الدولي"... عين على • ذوي الإعاقة" وأخرى على • أطفال التوحد"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://alhayat.com/Details/600051

الرياض - سعد الغشام وعيسى الشاماني
شهدت الجلسات النقاشية في اليوم الأول للمنتدى والمعرض الدولي 2014 الذي تستضيفه وزارة التربية والتعليم، التركيز على تشخيص واقع التربية الخاصة، والتعرف على المعايير العلمية والعالمية التي تقوم عليها التربية الخاصة، إضافة إلى العمل على تبادل الخبرات والتجارب والنظريات المميزة في هذا المجال.
وجاءت حلقة النقاش التي شهدها المنتدى بعنوان: «تحسين نتائج التلاميذ والطلاب لذوي الاحتياجات الخاصة»، لتبحث العمل من أجل الإدماج الاجتماعي، وتحدث فيها المدير التنفيذي لأكاديمية إنتربرايز المتخصصة في مجال الاحتياجات الخاصة الشاملة مالكوم ريبف الذي أشار في بحثه خلال النقاش إلى جميع الفئات المختلفة من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وقام بشرح فلسفة نظرية أشار فيها إلى مبادئ التربية الخاصة، وتوضيح كيفية تطبيقها عملياً على الطلاب، إذ عرض دراسة تم تطبيقها على مدرسة معينة في بريطانيا، تبين من خلالها وجود فئات مختلفة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذكر أن كلاً منهم يحتاج إلى طرق مختلفة في التعليم والتدريب والاهتمام الخاص، إضافة إلى تشديده على ضع استراتيجيات عملية يمكن لمعلمي التربية الخاصة الاستفادة منها خلال عملهم مع هذه الفئة من الطلاب.
واستعرض ريبف فيديو يشرح طرق التعامل المختلفة مع الطلاب ذوي الاحتياجات المختلفة، ومدى حاجة المعلم إلى المهارة والخبرة والصبر في التعامل مع هؤلاء الطلاب، ومناسبة البيئة المدرسية لهذا النوع من التعليم، مع مراقبة التقدم الذي يحرزه الطالب من خلال وجوده في هذه المدرسة المتخصصة.
بدورها، استهلت الباحثة البريطانية دي ريد الجلسة الخامسة بالحديث عن أبرز العقبات التي تواجه الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مشددة على ضرورة أن تعمل المؤسسات التربوية على تذليل هذه الصعوبات والعقبات التي تمنع مشاركة هذه الفئة في المجتمع في صورة صحيحة. وبينت دي ريد في ورقتها المعنونة بـ«مساعدة طلاب الاحتياجات الخاصة لتحقيق تطلعاتهم»، أنه من الممكن زيادة الجرعة التعليمية إذا نجحنا في دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، لافتة إلى أن البيئة التي يعيش فيها الصغار من هذه الفئة يجب أن تكون ذات معنى تشجع على الحوار وعلى كتابة اللغة والتقاط الكلمات المعبرة، فضلاً عن تلبية حاجاتهم. وبينت «أن ملاحظة حاجات الأطفال تكون بالقراءة لهم بصوت مرتفع ومحاولة تفهيمهم معاني الكلمات، إذ يواجه الطلاب صعوبات في معرفة الكلمات المكتوبة، وكذلك فهم معانيها».
وألمحت «إلى حقيقة اجتماعية تتمثل في عدم قدرة هذه الفئة على الفهم وفقرهم إلى المهارات، وأن هناك فئات تعاني من التوحد ومتلازمة داون». وشددت ريد على «أن القراءة بصوت مرتفع أيضاً ستطور مهارات الاستماع لديهم، ما

سيساعدهم في تطوير مهارة القراءة، واعتيادهم على صوت اللغة المقروءة في شحذ هممهم وتفكيرهم للتركيز على لغة الكلمات ومعانيها، وأن هذا التركيز سيكون له أثر في تطوير قدراتهم وتوسيع آفاق تخيلاتهم ومشاعرهم للتفكير المشترك مع أقرانهم الأسوياء. وأضافت أن متابعة القراءة التشاركية يجب أن تقرأ للأطفال وهم يرون مخارج الحروف، ويمكن للأطفال رؤية النص، ما يساعدهم في قبول الأفكار والمفاهيم مثل التوجيهات وغيرها من مدلولات ومضامين تلك الكلمات، ما سيجعلهم أكثر استقلالية.

وأوضحت في معرض حديثها عن طلاب الاحتياجات الخاصة، «أن من لديه صعوبات في القراءة منهم فهو يحتاج أولاً للفهم قبل الشروع في القراءة والكتابة، وضربت لذلك أمثلة عدة تساعد في رؤية المشاعر بوضع بطاقات ذات دلالات لونية للفرح والحزن والخوف والوحدة، وقالت يجب أن نترك للطالب الفرصة للقراءة بعدها، مشيرة في الوقت نفسه إلى أهمية تطوير الأساليب التعليمية المنتظمة والإبداعية لتلبية حاجات الصغار في القراءة والكتابة.

الحياة AL HAYAT

جدة: انسحاب "متعهد" يحرم طلاباً "ذوي احتياجات خاصة" من الدراسة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
alhayat.com/Details/600003

جدة - عثمان هادي

تسبب انسحاب متعهد نقل طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في معهد التربية الفكرية بمحافظة جدة منذ مطلع العام الدراسي الحالي، إضافة إلى تعطل أجهزة التكييف داخل الصفوف الدراسية، إلى شل الدراسة داخل المعهد الذي يضم بين جنباته أكثر من 400 طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال مدير التربية الخاصة في الإدارة العامة للتربية والتعليم في جدة عبدالرحمن الغامدي لـ «الحياة»، إن المشكلة تكمن في عدم تجديد العقد مع الشركة المسؤولة عن صيانة تكييف معهد التربية الفكرية، بسبب مشكلة مالية في الوزارة مع الشركة المشغلة.

وأفاد الغامدي بأن المشكلة نفسها حدثت مع المتعهد بنقل طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ لم يُجدد له العقد بسبب أمور مالية من الوزارة نفسها، بينما لم يُرسَ مشروع النقل على أي متعهد آخر حتى الآن، لافتاً إلى أن وزارة التربية والتعليم وعدتهم بحل المشكلة خلال الأيام المقبلة، وستعود الأمور إلى مجاريها.

وعبّر بعض أولياء أمور الطلاب خلال حديثهم إلى «الحياة» عن استيائهم من عدم وجود وسيلة نقل بحسب ما كان معمولاً به في الأعوام الماضية، إضافة إلى تعطل أجهزة التكييف داخل الفصول الدراسية، الأمر الذي جعل المعهد شبه خالٍ من الطلاب، إذ أوضح محمد علي (ولي أمر طالب) أنه يعاني منذ بداية العام الدراسي الحالي من عدم وجود وسيلة نقل لأبنائه كما كان معمولاً به في الأعوام الماضية، مشيراً إلى أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فمشكلة المواصلات يمكن التغلب عليها بتوصيل الأبناء إلى المعهد، رغم صعوبة ذلك وبعد الكثير من الطلاب عن موقع المدرسة، لكن الأمر تطور إلى تعطل أجهزة التكييف التي لا يستطيع الطلاب تحملها.

من جهته، قال أحد أولياء الأمور (طلب عدم ذكر اسمه) إنه سبق أن قدم الكثير من الشكاوى، ولكن من دون جدوى، وكلما عرض شكواه على إدارة المعهد، يأتيه الرد بأن هذا الأمر بيد إدارة التربية والتعليم، وعند ذهابه إلى الإدارة أجابته بأن متعهدي التكييف والنقل انسحبا بسبب أمور مالية، متسائلاً عن السبب الذي اقترفه الطلاب المعوقين ليحرموا من الدراسة، فبدلاً من تشجيعهم والوقوف بجانبهم نجدهم يعاملون بطرق مشينة ومخجلة ولا يرضى بها أي شخص عاقل.

بدوره، أكد والد الطالب عبدالله الزهراني أن المعهد أصبح شبه خالٍ من الطلاب، وهذا الأمر بحد ذاته يعتبر جريمة في حق هؤلاء الطلاب، إذ إن مثل هذا الوضع ليس موجوداً في مدينتي الرياض والدمام، والأمور لديهم في أحسن حال،

ويعطون الطالب المعوق حقه كاملاً سواء من ناحية الدراسة، النقل، أم البيئة المدرسية، مضيفاً «لا يوجد لدينا سبب مقنع لنرد به على أبنائنا عندما يتساءلون عن موعد ذهابهم إلى المعهد للدراسة ومقابلة زملائهم الآخرين».

رفض توصية لإعداد مشروع للمباعدة بين الولادات.. وأقر خفض رسوم رخص القيادة

"الشورى" يطالب "الصحة" بكوادر وعيادات لكبار السن واستراتيجية لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/05/article907379.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أقر مجلس الشورى أمس خفض رسوم رخص القيادة لتصبح 20 ريالاً في السنة بدلاً من 40 وأجرى التعديل اللازم على المادتين السادسة والثلاثين والحادية والأربعين من نظام المرور الصادر عام 1428، كما رفض توصية العضو سعود الشمري التي طالبت وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الإعلام بإعداد مشروع وطني للمباعدة بين الولادات، وأقر توصية الدكتورة وفاء طيبة الإضافية التي تدعو وزارة الصحة لتأهيل كوادر متخصصة طبية وفنية وتأهيلية في مجال المسنين وذلك لإنشاء عيادات تخصصية مرجعية في مستشفياتها لكبار السن وتدريب الأطباء في المراكز الصحية على تقصي ومعالجة المشكلات الصحية الشائعة بين كبار السن.

قرار بضبط الأداء في القطاع الصحي الخاص والخيري واعتمادهما شريكين في تقديم الخدمة

جاء ذلك خلال الجلسة العادية العاشرة للمجلس التي عقدها أمس الثلاثاء برئاسة الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ حيث استمع الشورى لوجهة نظر اللجنة الأمنية بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء تجاه مقترح التعديل المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور عبدالرحمن العناد بموجب المادة 23 من نظام المجلس، ووافق على تعديل المادة 36 من نظام المرور(جدول رسوم رخص القيادة بأنواعها) الملحق بنظام المرور فيما يتعلق برسوم رخص القيادة الخاصة فقط بحيث يصبح الرسم 20 ريالاً للسنة وقيمة الرسم ذاته للتجديد السنوي، كما وافق على تعديل المادة 41 من نظام المرور بحيث يكون نصها:(تكون مدة صلاحية رخصة القيادة الخاصة ورخصة قيادة الدراجات الآلية من سنتين إلى عشر سنوات وبقية أنواع الرخص خمس سنوات).

ووافق المجلس بعد سماع وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 331434، التي أبدوها أثناء مناقشة التقرير تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي، وطالب الصحة بإسناد خطتها التشغيلية السنوية إلى مكونات إستراتيجية الرعاية الصحية وأسسها وآليات تنفيذها وجدولها الزمني، وأن تبنى تقاريرها السنوية على ذلك، ووضع خطط تشغيلية محددة ويمكن قياسها للصحة العامة وصحة البيئة والصحة المهنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما دعا المجلس الوزارة إلى مضاعفة الجهد الكمي والنوعي لتطوير برامج ومشروعات طب الأسرة والرعاية الصحية الأولية والقوى العاملة في مراكزها وتعزيزها بما يتناسب مع أهميتها.

مطالبات بخطة للإقبال على المدن الصناعية في غير الرياض والدمام وجدة وسحب أراضي المستثمرين المتأخرين

وشدد مجلس الشورى يوم أمس الثلاثاء على الإسراع في تطوير الوزارة لإمكانيات وآليات عمل مكتب إدارة مشروعات فاعل، يقوم على برنامج إدارة أداء يعمل بنظام بطاقة الأداء المتوازن، ويستخدم أحدث النظم التقنية في رصد ومعالجة الخلل، وإيجاد آلية واضحة لاستقطاب وتأهيل وتمكين الكفاءات الإدارية من الجنسين، كما طالب الوزارة بإيجاد إستراتيجية

لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز التخصصية في الوزارة وإشراك القطاعات الأخرى ذات العلاقة في وضعها لتكون محققة لشمول وتكامل الخدمات وفعاليتها.
وأكد المجلس-في قراره- على أهمية ضبط الأداء في القطاع الصحي الخاص والخيري واعتمادها شريكين في تقديم الخدمة تفعيلاً للسياسة الصحية المعتمدة بشأنهما، والتوسع في شراء الخدمات الصحية والعلاج للمواطنين وتسهيل إجراءات ذلك لحين الانتهاء من المشروعات التوسعية في مرافق الوزارة.
«النصاب» يضطر رئيس الشورى لإنهاء جلسة أمس قبل وقتها بنصف ساعة
ويرى مساعد رئيس الشورى الدكتور فهاد الحمد أن المجلس قد أكد -من خلال ما أقره أمس-أهمية النقلة النوعية التي شهدها قطاع الصحة والتي تحتاج إلى دعم مستمر وتعزيز ما تم إنجازه وما يطمح إليه في المستقبل حيث يؤمل أن يحقق النظام الصحي كفاءة أكثر في الأداء وتوظيف أمثل للجهد البشري والمالي.
من ناحية أخرى ناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1434/33هـ، وتوصياتها التي طالبت الهيئة بخطة تحفيزية للإقبال على المدن الصناعية الواعدة في غير مناطق الرياض والدمام وجده وتبني مبادرات تحفز على توجيه الاستثمارات إليها، ومعالجة الصعوبات التي تواجه المشروعات المتعثرة ووضع ضوابط لمتابعة الأراضي التي تؤجرها، وسحب الأراضي التي لا يبدأ المستثمر في إنشاء المصنع عليها خلال المدة المحددة، كما دعت لتخصيص مواقع في المدن الصناعية لتعمل فيها النساء وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات التي تعتمد على العنصر النسائي .

ألقى محاضرة في منتدى ومعرض التعليم بالرياض

أكاديمي بريطاني يضع خططاً لمعالجة صعوبات القراءة لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/05/article907403.html

الرياض – محمد الحيدر
طالب المدير التنفيذي لأكاديمية انتبرايز ترست البريطانية المتخصصة في مجال الاحتياجات الخاصة الشاملة والمدير التربوي للكلية الملكية الدكتور مالكوم رييف بضرورة وضع خطة لعلاج صعوبات القراءة لطلاب الاحتياجات الخاصة مع مراعاة الظروف الاجتماعية لهم، لافتاً إلى دور المعلمين والطلاب المتميزين في التغلب على هذه الصعوبات. جاء ذلك ضمن فعاليات وورش العمل في المنتدى والمعرض الدولي للتعليم العام.
واستعرض الدكتور رييف تقريراً في ورشة عمل بعنوان "تطوير مخرجات التعليم لطلاب الاحتياجات التعليمية الخالصة" ضمن فعاليات اليوم الثاني.. تحدث فيه عن تقدم مستوى القراءة لطلاب الاحتياجات الخاصة، وأكد أن البنات يتقدمن أكثر من الأولاد.
وتحدث المحاضر عن ما يعانيه طلاب الاحتياجات الخاصة من صعوبات لغوية وصعوبات اجتماعية، ودعا المدارس إلى وضع خطة لعلاج هذه الصعوبات مع مراعاة الظروف الاجتماعية للطالب.

وقدم الدكتور رييف مقطعي فيديو عن الطالب المصاب بالتوحد وكيفية وقوف المعلم بجانبه، وتضمن الأول وقوف المعلمة خلف الطالب ومخاطبته بصوت عالي ووجه غاضب، وهذا لا يجور، وفي المقطع الثاني تقف المربية أمامه وتخاطبه بصوت هادئ وودود بوجه مبتسم، وهذا ما ينبغي فعله عند التعامل مع طلاب التوحد.
وقال الدكتور رييف في الورشة عن القواعد الخمسة لتطوير التعليم بطريقة فعالة لذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة، وقال إن القاعدة الأولى للتعليم تبدأ بالوزارة والسلك التعليمي في المدرسة، مشيراً إلى أن ترك العمل مقصوراً على المعلم فقط لا يؤتي ثماره بل يجب على المدير أو المعلم الاول أن يقود الأمر ويتم ذلك بإنجاز المهمة والتعاون فيما بين الجميع.
وبين أن القاعدة الثانية تتمثل في إتاحة المؤشرات الدقيقة وتحديد هوية الطلاب وتحتاج إلى تعريف أو التحديد بدقة الطلاب الذين هم بحاجة إلى تعليم خاص، فيما تضمن القاعدة الثالثة متابعة تقدم الطلاب بطريقة فعالة، مبيناً أن الأمر في انجلترا يسير على هذا النحو، وتابع: اذا لم يكن الطلاب يحرزون تقدما جيدا فلا يهم ما يقوم به المعلم .. لأن بعض الاطفال لا يحقق تقدما كبيرا بعد أي درس والاهم في العملية التعليمية ان يكون التقدم ملحوظا على الطلاب. وبين أن القاعدة الرابعة تشمل التدخل الناجح ويجب فيه أن يتداخل المعلم بطريقة ناجحة يحدث فارقا في تقدم الاطفال وأن يكون التدخل في الوقت المناسب للطفل وأن لا يؤثر ذلك التدخل على التقدم واذا لم يحقق تقدما ملموسا يجب ان يغير المعلم من سياسته واتباع طرق آخرى تكفل له النجاح.وأوضح أن القاعدة الخامسة تشمل تحسين المراقبة ويكون ذلك بتحسين المكان المناسب والجو الملائم لهذه الفئة والعمل بشراكات مع الغير بما يحقق التقدم للطفل وأن العمل كفريق أفضل من العمل الفردي.

÷هيئة الدواء×: لن نسمح بدخول أي منتج طبي لم يحصل على إذن تسويق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
أكد نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الأجهزة والمنتجات الطبية الدكتور صالح بن سليمان الطيار أن الهيئة العامة للغذاء والدواء شددت الرقابة على الأجهزة والمنتجات الطبية وأنه لن يسمح بدخول أي جهاز او منتج طبي ما لم يكن حاصلاً على إذن تسويق من الهيئة وفقاً لمراحل التطبيق المحددة من الهيئة بهذا الخصوص حسب درجة خطورة الجهاز لمنتج الطبي.
كما تشترط الهيئة تسجيل المصانع المحلية والأجنبية وحصول المصنع الأجنبي على ممثل في المملكة معتمد ومرخص من الهيئة، وأكد الدكتور الطيار أن الهيئة قد فسحت ما يربو قيمته على 18.5مليار ريال من الأجهزة والمنتجات الطبية في حين تم إتلاف أو إرجاع ما قيمته أكثر من 215 مليون ريال من خلال المنافذ الحدودية، في حين تم إتلاف قرابة 3.5 مليون جهاز/منتج طبي أثناء جولات التفتيش على الموردين والموزعين لأسباب تتعلق بسلامة المنتج والصلاحية وغيرهما.
جاء ذلك أثناء مشاركة الهيئة في معرض ومؤتمر الصحة العربي 2014 والذي أقيم في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة أكثر من 3900 شركة عارضة من 63 دولة من مختلف دول العالم.

المستشارة الاجتماعية آل شيخ: الإسلام استبدل أنظمة الميراث الجاهلية بنظام شرعي لأجل المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
اضغط هنا

سلطان السلمي - جدة
أكدت المستشارة الاجتماعية نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ ومديرة الإشراف النسائي الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة الأسبق أن الإسلام جاء لينقذ المرأة ويكرّمها بما يكفل لها حقها الشرعي من الميراث دون النظر لحالتها ومكانتها الاجتماعية، بخلاف ما كان يحدث في الجاهلية قبل الإسلام من حرمان لحقوقها بحجة الضعف وعدم القدرة، وأوضحت أن الإسلام استبدل أنظمة الميراث الجاهلية بنظام شرعي بسبب المرأة ولأجل المرأة،
جاء ذلك ضمن فعاليات ملتقى التواصل الاستشاري الثالث، والذي ينظمه مركز الإرشاد الجامعي بعمادة شؤون الطلاب بجامعة الملك عبدالعزيز.
وتناولت آل الشيخ عددًا من المحاور عن أبرز وأهم المشكلات الأسرية كالعنف الأسري بكل أنواعه الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي، التفكك الأسري وما يتبعه من تداعيات مأساوية، التعاطي سواء من قبل الأب أو الأم أو أحد أفراد الأسرة، العوز والحاجة، وفاة أحد الوالدين أو سجنه، العضل، الاستيلاء على راتب الابن أو البنت وغالبًا البنات، الحرمان للمرأة من الحصول على حقها في الإرث خاصة إذا كان الإرث أراضٍ أو مزارع، هروب الفتيات أو تغيبهن عن المنزل فترة طويلة، إطلاق السلطة الذكورية من قبل الوالدين للأبناء على البنات دون النظر لعمر الابن الذكر، غياب الحوار داخل الأسرة.
وأضافت: إن الإسلام قد استبدل أنظمة الميراث الجاهلية بنظام شرعي بسبب المرأة و من أجلها، ولإخراجها من دائرة الظلم والحرمان، ولا يجوز للأب أن يخص البنين بالإرث، ولا أن يلزم البنات بأن يأخذن العوض، فهذا من عمل الجاهلية بل يجب أن يساعد على الأمر الشرعي، وأن تكون التركة للجميع، للبنين والبنات، للذكر مثل حظ الانثيين كما أمر الشارع الحكيم.
وأشارت آل الشيخ إلى أسباب حرمان المرأة من الميراث في بعض المجتمعات إلى بعض الأسباب كطمع الأقارب واتباع بعض العادات والتقاليد.. واعتقد البعض أن المرأة لا تحسن التصرف في مالها وبدعوى الحفاظ على أموال الأسرة من الضياع، إلى الظلم الحاصل للمرأة بدافع الطمع أحيانًا ومحاولة استغلال ضعفها وحاجتها للرجل، أو لجهلها وعدم معرفتها بنصيبها وحقها الشرعي من الميراث، مؤكدة بذات الوقت على أهمية تضافر الجهود لأن هذه المسؤولية مسؤولية مجتمعية، مثل تطوع مكاتب المحاماة بالدفاع عن النساء المحرومات.
وأهابت على الرجال سواء كانوا إخوانًا أو أعمامًا أو أبناء أن يعطوا النساء حقوقهن وألا يظلموهن بأكل حقهن في الميراث طاعة لله تعالى ولرسوله ، صلى الله عليه وسلم.

أمير الباحة يُطالب بعدم استخدام النساء والأطفال لمنع إزالة التعديات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
أكّد صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة أن بعض المواطنين يأتي بالنساء والأطفال إلى مواقع التعديات عندما يصدر أمر بإزالتها، ما يضع الدولة والإمارة في حرج شديد، مطالبًا شيوخ القبائل والمحافظين ورؤساء المراكز بتوجيه أبناء المنطقة بإيقاف تلك الظاهرة وأن ينصحوا بعضهم البعض وألا يمدّ الإنسان يده إلى ما ليس له، وأضاف سموه أنه لا بد من تطبيق النظام، مبينًا أن النساء والأطفال محارم يجب أن يُحترموا ويبتعدوا ولا يُعرضوا للمساءلة أو لأي أمر يسيء إليهم، فالرجل له حق المراجعة فإن كان له حق رُدَّ إليه.
وأوضح سموه أن باب الإمارة مفتوح للمواطن في كل ما ييسر أموره، وقال: يأخذ كل إنسان في المملكة حقه الذي أعطاه الله إيّاه بحسب ما له من حقوق، وتمنى سموه ألا يتمّ الزج بالنساء والأطفال في هذه الأماكن.
جاء ذلك في كلمة ألقاها سموه مساء أمس الأول، أثناء استقبال سموه للمسؤولين والمواطنين في الاثنينية بقصر سموه بالبريدة.
وقال سموه في كلمته: الظاهرة التي أريد أن أوضحها لإخواننا الحاضرين، مؤملًا أن تصل إلى من لم يحضر مجلسنا هذا، هي ظاهرة التعديات على الأراضي من قبل بعض الأشخاص الذين يُتوسم فيهم الخير ويُتوسم فيهم المحافظة على هذه الأراضي، التي هي ملك للجميع.
وأضاف سموه: وضعت الدولة قوانين ميسرة لكل مواطن ولا تتوقف عند شخص معين إذ أن هناك أجيال قادمة وهذه الأجيال تحتاج إلى أراضٍ وأماكن فسيحة، وظاهرة التعديات على الأراضي غير مقبولة ولا نريد أن يتعرض أحد لما يسيء له.
من ناحيته تحدّث رئيس محكمة الاستئناف بالباحة الشيخ عبدالله بن أحمد القرني عن ظاهرة التعدي على الأراضي الحكومية، ودور المحاكم في منح حجج الاستحكام والأنظمة المتعلقة بذلك، ورأي الدين الحنيف حيال الاستيلاء على الأراضي بغير شرع.
حضر الاستقبال مدير جامعة الباحة الدكتور سعد الحريقي ووكيل الإمارة الدكتور حامد الشمري ومدير شرطة المنطقة اللواء مسفر الخثعمي، وعدد من المسؤولين وشيوخ القبائل.

القحطاني لـ المدينة : 9 برامج بـ÷الشؤون الاجتماعية× لدعم ذوي الرواتب المتدنية

اعتماد مكتبي ضمان جديدين بالرياض وعسير.. وافتتاح فرع بالخفجي قريباً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
اضغط هنا

أحمد الشهري - الدمامتصوير - علي الهاشم

أكد مدير مكتب الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية سعيد بن عبدالله القحطاني أن وزارة الشؤون الاجتماعية خصصت جزءًا من ميزانيتها لـ 9 من برامج الدعم المساعدة لذوي الرواتب المتدنية ممن لا يستطيعون الإيفاء بالتزاماتهم وهذه البرامج تتنوع من حيث الخدمة، ونفذ منها حتى الآن سبعة والبقية في طريقها للتنفيذ في الفترة المقبلة، ومن أبرز البرامج المنفذة برنامج المساعدات المقطوعة لمن تقل رواتبهم عن ثلاثة آلاف ريال، وتزيد أعمارهم على 35، إلى جانب برنامج دعم من تقل دخولهم عن 1700 ريال، وأعمارهم عن 25 عامًا.

وأبان أن من أهم ما يقدمه المكتب ضمن برامج الدعم المساندة برنامج تأثيث البيوت بشكل كامل والذي يكلف في الأحوال العادية ما يقارب 25 ألف ريال لكل منزل، بالإضافة إلى المساعدات المقطوعة والتي تصرف بشكل سنوي لمن تعدت أعمارهم الخمسة والثلاثين ودخولهم تتدنى عن الثلاثة آلاف ريال، وتبلغ قيمتها 10400 ريال سنويًا وترتفع قيمتها بزيادة عدد أفراد الأسرة، إلى جانب البرنامج المخصص للحقيبة المركزية حيث يوفر مبالغ مادية يتم صرفها للأسر المستحقة لقضاء مستلزمات الطلاب وكانت قبل ذلك تصرف بشكل عيني ولكن تم تحويلها الى نقدي لرفع الحرج عن هذه الأسر المستحقة، وتصرف مع مطلع كل عام دراسي كما يوفر المكتب برنامج تسديد الفواتير المنزلية لصالح شركة الكهرباء حيث يقوم المستفيد بإحضار الفواتير إلى مكتب الضمان الاجتماعي ويتم ارسالها الى الشركة وتنزيل المبلغ في حسابها، وفيما يخص برنامج ترميم البيوت، فقد تم الرفع به إلى الجهات المعنية وأقرته وننتظر التنفيذ قريبًا.

أما بالنسبة للتأمين الصحي فما زالت المعاملة لدى وزارة الصحة وتحتاج الى التنسيق والترتيب معها وتنسيق الجهود مع شركات التأمين والوصول إلى اتفاقية معينة، كما أن المكتب يوفر دعمًا للمواد الغذائية يصرف للمستفيدين لإعانتهم على توفير مستلزمات المنزل الغذائية بالإضافة الى الدعم الذي يقدمه المكتب لمن تقل دخولهم عن 1700 ريال وأعمارهم عن الخمسة والعشرين ويبلغ هذا الدعم 7500 ريال سنويًا.

وأضاف القحطاني أن الوزارة وفروعها تتواجد في كل المناسبات الاجتماعية ونحضر الكثير من المهرجانات والفعاليات التي تعنى بالشأن الاجتماعي، كما يوجد لدينا بالدمام فرع نسائي مستقل بكل خدماته يخدم النساء بكل خصوصية ويخفف من الازدحام على مكتب الرجال الرئيس، وأبان أن الوزارة تعمل حاليًا على إنشاء مكتب رئيس جديد للضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية وقد تم ترسية المشروع وبدأ العمل به منذ ستة أشهر ومن المتوقع أن ينفذ بالكامل بعد سنتين ونصف تقريبًا، بكلفة اجمالية بلغت 14400000 ريال، كما يجري العمل على استكمال فروع جديدة بالمنطقة منها مكتب القطيف بكلفة 1500000 ريال وقد أنجز منه ما يقارب 95% إضافة الى مركز الصرار بتكلفة 6 ملايين ريال، والعمل على افتتاح المركز النسوي بالأحساء بتكلفة 10 ملايين، إضافة إلى اعتماد الوزارة لمكتبين جديدين في منطقتي الرياض وعسير، وفيما يخص افتتاح فرع للضمان الاجتماعي بمحافظة الخفجي أوضح القحطاني أنه تم الرفع الى الوزارة بهذا

الشأن بعد اقراره من مجلس امارة المنطقة الشرقية وحاليًا حصلنا على مقر للمكتب بمبنى محافظة الخفجي وسنعمل به حتى انتقالنا الى المبنى الجديد الذي لن يطول انتظاره وسيكون قريبا من وزارة الشؤون الاجتماعية .
وقال إن ميزانية مكتب الضمان الاجتماعي بالشرقية للعام المنصرم بلغت 6 مليارات ريال في كل برامج المكتب، مضيفًا أن نصيب البرامج المساعدة والمخصصة من الضمان الاجتماعي بلغ 1,6 مليار فيما بلغت المستحقات الاجتماعية 1,4 مليار، مبينًا أن الوزارة تتلقى الدعم من مصلحة الزكاة بشكل يومي.
وقال القحطاني إن مكتب المنطقة يضم ثلاث وكالات تشمل وكالة الوزارة للرعاية والأسرة وأخرى للتنمية الاجتماعية وثالثة للضمان الاجتماعي تقدم خدماتها للمستفيدين من الأرامل والمطلقات وأسر السجناء والعجزة والأسر المهجورة من خلال سبعة مكاتب ادارية ومكتبين نسويين بالمنطقة.
وأكد ان الإجراءات موحدة في كل فروع الوزارة ومستوى الخدمة يقدم حسب النظام ولا يوجد تفضيل في ذلك.

الشؤون الاجتماعية: لا مجاملات في توزيع سيارات المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140205/Con20140205675128.htm

أحمد السلمي ، حسين هزازي (جدة)
أكد المتحدث الاعلامي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد الغامدي لـ«عكاظ» أن توزيع سيارات المعاقين يتم وفق ضوابط وآلية واضحة، نافيا أن تكون هناك أية مجاملات في توزيع السيارات الذي يشترط فيه أن يكون المعاق سعودي الجنسية وذا إعاقه جسدية شديدة ويراوح عمره ما بين 6 و60 عاما وألا يكون مقيما في أحد المراكز الصحية أو التأهيلية الإيوائية.
وقال الغامدي إن عرض طلب المتقدم للجنة المخولة بالموافقة عليه قبل رفعه للوزارة، يتطلب أن تكون مرفقة معه الأوراق الثبوتية اللازمة من بطاقة أحوال أو كرت عائلة وصور شمسية وتقرير طبي بالحالة ومشهد براتب المستفيد أو ولي أمره.
وأشار الى أن الشؤون الاجتماعية بالمنطقة سلمت حتى الآن أكثر من 250 سيارة مجهزة حسب نوع اعاقات أصحاب الطلبات، لافتا الى أن عدد الطلبات المقدمة الى مركز التأهيل الشامل في جدة بلغ 1100 طلب.
بيد أن عددا من أولياء أمور المعاقين شكوا من بط ترتيبات آلية تسليم السيارات للمعاقين الذين ما تزال أعداد كبيرة منهم في قائمة الانتظار. وقالوا لـ«عكاظ» إن أبناءهم في حاجة ماسة لهذه السيارات لتساعدهم في ممارسة حياتهم، لكن المجاملات تحول دون حصولهم عليها. وقال أبو أياد (والد طفل معاق) آلية التوزيع غير واضحة، مشيرا الى أنه لم يتمكن حتى الآن من رقم تسلسلي لابنه ليدرج اسمه في قائمة الانتظار، حيث إنه بعد مراجعات عدة أبلغوه أن ابنه غير مستحق.
من جهة ثانية ، خصص أصدقاء ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة يوم الأحد الماضي، مواقف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في 6 مناطق خدمية بمحافظة رابغ، ضمن الفعالية التوعوية بأهمية تخصيص مواقف عامة لذوي الاحتياجات الخاصة المنظمة تحت شعار «أنتم في قلوبنا».
وتأتي مبادرة أصدقاء ملتقى الشباب بمحافظة رابغ، الذي ينظمه ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة، للتوعية بأهمية تخصيص مواقف عامة لذوي الاحتياجات الخاصة، امتدادا لشعار ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة «ايجابية التفكير.. وصدق العمل»، وأثمرت المبادرة عن تحديد 6 مناطق خدمية تقرر أن تخصص فيها مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة (محافظة رابغ، ومكتب إدارة التربية والتعليم بالمحافظة، وبنك البلاد، وثلاثة مجمعات تجارية في المحافظة)، الأمر الذي لاقى ترحيبا وتفاعلا لدى عدد كبير من سكان المحافظة.
وأوضح قائد أصدقاء ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة ماجد المطيري أن فعالية «أنتم في قلوبنا» تهدف إلى تخصيص مواقف عامة لذوي الاحتياجات الخاصة في عدد من المناطق الخدمية في المحافظة، وتعتبر أول بادرة على مستوى

محافظة رابغ، لتقديم خدمة تطوعية لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر تحديد موقف مخصص لهم، محدد بشعار الإعاقة.
ولفت المطيري إلى أن فعالية «أنتم في قلوبنا» استهدفت المناطق الخدمية في محافظة رابغ، وتشهد إقبالاً كبيراً من المراجعين والمرتادين، سواء كانت إدارات حكومية أو مجمعات تجارية، منوهاً بمبادرة محافظة رابغ بتخصيص أول موقف لذوي الاحتياجات الخاصة لديها، ومكتب إدارة التربية والتعليم بالمحافظة، إضافة إلى تفاعل عدد من المجمعات التجارية.
وبين المطيري أن تحديد موقف لذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة رابغ، كان برسم شعار الإعاقة على الموقف المحدد، إضافة إلى وضع لافتة تبين أحقية ذوي الاحتياجات الخاصة بالموقف، وشعار الحملة «أنتم في قلوبنا».
وأكد قائد أصدقاء ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة تفاعل عدد كبير من سكان المحافظة مع الفعالية، «لمسة أصدقاء ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة، من خلال عبارات الإشادة بالفعالية، والرغبة في المشاركة فيها، من كثير من المارة بالشوارع، الذين استوقفهم منظر عمل أصدقاء ملتقى الشباب خلال تحديد المواقف لذوي الاحتياجات الخاصة».
خصص أصدقاء ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة يوم الأحد الماضي، مواقف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في 6 مناطق خدمية بمحافظة رابغ، ضمن الفعالية التوعوية بأهمية تخصيص مواقف عامة لذوي الاحتياجات الخاصة المنظمة تحت شعار «أنتم في قلوبنا».

مناقشة 7 أوراق في أول أيام حلقة "حماية النزاهة" .. الشريف : الفساد معول هدم للأمن والاستقرار ومدعاة للعديد من الجرائم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140205/Con20140205674914.htm

سعيد البكري (الرياض)
أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) محمد الشريف أن الفساد معول هدم للأمن والاستقرار ومدعاة للعديد من الجرائم التي تؤدي إلى تفتيت التماسك الاجتماعي وإعاقة التنمية الاقتصادية، فهو نقيض الصلاح كما هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ولذلك حرمه الدين الإسلامي وحذر منه.
وقال الشريف في افتتاح الحلقة العلمية (حماية النزاهة) التي تنظمها كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالتعاون مع (نزاهة)، إن المملكة سعت ومنذ وقت مبكر إلى مكافحة الفساد من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية التي تتخذها منهاجا، حيث تصدت القيادة الرشيدة بكل حزم وقوة لمكافحة الفساد باتخاذ جميع الإجراءات النظامية وتقديم الدعم اللازم للجهات المختصة بمكافحته وسنت التشريعات الوطنية وأصدرت الأنظمة المختصة في هذا المجال، كما أنشأت عددا من الأجهزة الرقابية لتقوم بالرقابة على تصرفات الموظفين والمحافظة على الأموال العامة المنقولة والثابتة.
وكانت أعمال الحلقة العلمية قد انطلقت أمس في مقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، بحضور رئيس الهيئة محمد الشريف، ورئيس الجامعة الدكتور جمعان رشيد بن رقوش وعدد من السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي بالرياض.
وقال الدكتور جمعان بن رقوش في كلمته إن هذه الحلقة تأتي في ظل تنامي الاهتمام العالمي بمكافحة الفساد، موضحا أن قضية مكافحة الفساد حظيت بنصيب وافر من جهود الجامعة ومن أبرزها المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي عقدته الجامعة بالتعاون مع الأمم المتحدة وأفضى إلى إعلان الرياض الذي غدا من الوثائق الدولية المهمة.

وبدأت الجلسة الأولى التي رأسها عبدالله العبدالقادر نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بورقة عن (جهود وزارة الداخلية السعودية في حماية النزاهة) للعقيد الدكتور عبدالله بن سعيد بن فاهد من وزارة الداخلية، فيما قدم الدكتور عبدالله بن أحمد السعدان من وزارة العدل ورقة عن (جهود وزارة العدل السعودية في حماية النزاهة)، أعقبتها ورقة عن (جهود الجامعات السعودية في هذا المجال) قدمها الدكتور فيصل بن محمود العتباني من جامعة الملك عبدالعزيز.
وفي الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور عز الدين عمر موسى عميد كلية العلوم الاستراتيجية بالجامعة قدم عبدالله العبدالقادر ورقة عن (دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حماية النزاهة)، ثم قدم الدكتور عبدالرحمن العبداللطيف رئيس مركز دار ابن خلدون للبحوث والدراسات الاستشارية ورقة عن (جهود المملكة العربية السعودية في حماية النزاهة ـ دور هيئة الرقابة والتحقيق، دور ديوان المراقبة العامة، ودور وزارة المالية)، ثم قدمت ورقة عن (جهود مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة) قدمها المهندس عبدالله بن صايل العنزي، واختتمت الجلسة الثانية بمناقشة ورقة عن (جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) قدمها الدكتور صقر بن محمد المقيد مدير إدارة التعاون الدولي بالجامعة.

البيروقراطية رافدها الأول

"الواسطة" تفتك بالأنظمة وتسلب الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140205/Con20140205675064.htm

رمزي عبد الجبار، عمرو سلام (جدة)، أحمد الحسني (مكة المكرمة)، ظيفة عثمان (جازان)
اعتبر عدد من المواطنين الواسطة تسلب البعض حقوقهم وتمنحها لمن لا يستحقون وتوقف تقدم الأمم، محملين البيروقراطية جزءا من تفشيها في المجتمع، في ظل تعقيد إنجاز المعاملات ما يدفع البعض للاستعانة بمتنفذين ينهون مصالحهم حتى لو كان ذلك على حساب الآخرين.
وشددوا على أهمية تكثيف التوعية في المجتمع لإيضاح أضرار الواسطة، مطالبين بتطبيق النظام على الجميع ليأخذ كل ذي حق حقه.
وأوضح علي بن محمد أن الواسطة احكمت قبضتها على كثير من مفاصل الحياة، من أكبر مؤسسة إلى أصغر مطعم، لافتا إلى أنه بمجرد معرفتك بعامل في أحد المرافق فإنه يجنبك تطبيق النظام، ويفي بحاجتك قبل الآخرين، حتى لو كانوا هم الأولى بالحصول على الخدمة قبلك.
واعتبر الواسطة تسهم في ضياع حقوق الموهوبين وأصحاب الحقوق الذين لا يعرفون شخصية نافذة تذلل لهم العقبات التي قد تعترضهم، في حين ينال المحظوظون مبتغاهم بطريقة سهلة وخارج حدود الانتظار.
ووصف علي بن محمد الواسطة في المجتمع بالداء المعدي سريع الانتقال والانتشار، موضحا أن جوانبها الايجابية لا تذكر أمام الاضرار التي تلحقها بالمجتمع، ملمحا إلى أن كثيرا من الناس باتوا يعتمدون على الواسطة في تدبير شؤون حياتهم. وأفاد بن محمد أن كثيرا من الناس لا يستطيعون تدبير شؤون حياتهم دون الاستعانة بأشخاص نافذين، متمنيا تكثيف التوعية في المجتمع للحد من انتشار الواسطة التي تسببت في هدر حقوق الكثيرين.
إلى ذلك، رفض عبدالله عطاالله الهذلي الواسطة وطالب بالقضاء عليها، لأنها تساوي بين المجتهد وغير المجتهد، وربما ترجح كفة الأخير على الاول، مشيرا إلى أن من له واسطة قد يأخذ حق غيره بطريقة غير مشروعة ويجرد من يستحق من حقه في الحياة و العمل. وأكد أنه حريص على تدبير شؤون حياته دون الاعتماد على الواسطة، حتى لو كانت ضرورية لتسيير أموره، وقال «لا أبحث عنها وأحاول قصارى جهدي محاربتها شخصيا، ولكن للأسف فالواسطة منتشرة جدا وتفرض نفسها علينا»، مبينا أنه يمكن الاستغناء عن الواسطة فلو كان هناك فائدة من ورائها لكانت الدول المتقدمة هي أول مستفيد منها. ووصف الهذلي الواسطة بالأمر السلبي في المجتمع ولا بد من القضاء عليها لأنها تضر المجتهدين وتتسبب في تسلل الاحباط إلى نفوسهم، موضحا أن الاسباب التي أدت لانتشار الواسطة تعقيد المعاملات وصعوبة إنجازها.

وقال أحمد البدوي إن الواسطة أصبحت شيئا ضروريا في المجتمع، وعلى الرغم من سلبياتها إلا أن هناك كثيرا من الناس يعتمدون عليها بعد الله كما يطلق عليها بالفيتامين.
بينما ذكر عيسى عبده بأن الواسطة تسببت في حرمان الكثير من حقوقهم كالتوظيف أو الرعاية او الاهتمام، مشيرا إلى أن الواسطة سلبت كثيرا من الخريجين الذي يحملون شهادات عليا حقهم في التوظيف.
وترى صالحة اليامي أن المجتمع يمكنه تلافي كثير من السلبيات، إلا الواسطة أو ما يعرف محليا بفيتامين «واو»، لافتة إلى أنها لا تنسى حين دخلت إحدى الدوائر الحكومية، واستلمت رقما في انتظار دورها، إلا أن سيدة دخلت على الخط وما إن رأتها الموظفة حتى قامت من مكانها وتوجهت إليها مسرعة، وأنجزت معاملتها قبلنا، ما اثار استياء المتواجدات في المكان.
في المقابل، أوضحت الاخصائية الاجتماعية وفاء الشمري أن القرآن الكريم قسم الشفاعة وهي الواسطة إلى قسمين حسنة وسيئة، الحسنة هي رفع الظلم او ايصال الحق لصاحبه او العفو عمن رغب ا لاسلام فيه بالعفو او ا لاصلاح بين المتخاصمين وما شابه ذلك من حقوق الاخرين، وهذه مطلوبة للمساهمة في صلاح حال المجتمع لقول رسول الله عليه الصلا ة والسلام «احب الناس الى الله انفعهم للناس، واحب الاعمال الى الله عز وجل سرور تدخله على مسلم تكشف عنه كربة او تقضي عنه دينا او تطرد عنه جوعا».
وذكرت الشمري أن الواسطة السيئة هي ما يترتب عليها ضرر او ظلم او هضم حقوق انسان، معتبرة هذا النوع من الامراض الاجتماعية التي انتشرت لاسباب اهمها ضعف الوازع الديني وضعف القوانين والانظمة.
وأفادت الشمري أن للواسطة آثارا اجتماعية سلبية تؤثر على المجتمع والفرد وتدفعه للفشل وا لانحدار والتخلف ولها اثار مدمرة وتتمحور حول الخلل في النظام المالي وانتشار الرشوة والاحتكار والفساد وينعكس على المواطن فيفقد ثقته بالمؤسسات الحكومية والخدمية وتضعف القيم والمبادئ وتسهم في ازدياد معدلات الجرائم، محذرة من أن تسهم الواسطة في ظهور مشكلات اجتماعية معقدة ومن اهمها الحقد الطبقي وبالتالي تتاخر المجتمعات ويتعرقل التقدم.

"أرملة جازان".. دواء "فاسد" بعد منزل "مزال"

"الشؤون الصحية": سنحاسب المقصر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=177381&CategoryID=5

جازان: أيمن سالم
بعد إزالة منزلها من قبل لجنة تعديات إمارة منطقة جازان وبرغم وجود صك شرعي، صرفت مديرية الشؤون الصحية بجازان دواء منتهي الصلاحية للأرملة زهراء يحيى 71 عاما التي تعيش قصة جديدة في مسلسل معاناتها الصحية.
المسنة زهراء قالت لـ"الوطن": "لم أجد حيلة لهذا العمر والألم والتعب، فبعد إزالة منزلي، أفاجأ بصرف أدوية منتهية الصلاحية ممن استأمنتهم على حياتي".
وأوضح ابن شقيقة الأرملة رؤوف الجبلي أنهم عندما فحصوا الأدوية المصروفة حديثا من مستشفى جازان العام، اكتشفوا بالمصادفة وجود دواء انتهت صلاحيته العام الماضي.
وعلق الناطق الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي بأن إدارة مستشفى جازان العام لم تتعرف على رقم التشغيلة "الكود" والخاص بكل دواء في الصيدلية، وأنه سيتم التحقق من صرف دواء غير مدون بوصفة الطبيب، وإذا ثبت ذلك فستتم محاسبة المقصر.
بعد إزالة منزلها من لجنة تعديات إمارة منطقة جازان رغم وجود صك شرعي، صرفت مديرية الشؤون الصحية بجازان دواء منتهي الصلاحية للأرملة زهراء يحيى 71 عاما التي تعيش قصة جديدة في مسلسل معاناتها الصحية.

المسنة زهراء قالت لـ"الوطن": "لم أجد حيلة لهذا العمر والألم والتعب، فبعد إزالة منزلي، أفاجأ بصرف أدوية منتهية الصلاحية ممن استأمنتهم على حياتي الصحية، ولا أريد من هذه الحياة سوى العيش وأنا مطمئنة على مستقبل أبنائي، وأن أجد أبسط مقومات الرعاية الصحية في منطقة جازان".

وأوضح ابن الأرملة علي خميس، أن والدته تعاني منذ سنوات أمراضا عدة بعد إصابتها بضيق في الشرايين، وارتفاع مزمن في ضغط الدم، إلى جانب داء السكري، والتهاب مفاصل العمود الفقري، والتهاب رئوي مزمن جعلها تعاني كثيرا من ضيق في التنفس، واضطرارها إلى الاعتماد على أسطوانة الأوكسجين.

وروى ابن شقيقة الأرملة رؤوف الجبلي تفاصيل القضية، مؤكدا على أنه تفاجأ بعد مراجعته لمستشفى جازان العام لصرف الأدوية الخاصة بخالته بوجود دواء غريب لم يكن من ضمن الأدوية التي تصرف لها منذ سنوات، مما دفعه وعائلته لفحص الأدوية ليكتشفوا بالمصادفة وجود دواء منتهي الصلاحية منذ عام 2013 بين الأدوية الجديدة المصروفة لخالته.

وأشار إلى أن خالته طريحة الفراش منذ 3 سنوات وتراجع مستشفى جازان العام لإكمال علاجها بين الحين والآخر وصرف الأدوية المعتادة لها، مبينا أنه ذهب لمستشفى خاص لسؤال الأطباء فيه عن مدى مناسبة الدواء الغريب لخالته، حيث تفاجؤوا بأن الدواء غير مدون أصلا في الوصفة التي كتبها الطبيب بمستشفى جازان وأن الدواء لا يناسب حالتها الصحية.

ولفت الجبلي إلى أنه راجع مديرية الشؤون الصحية أكثر من مرة لتقديم شكوى لمدير صحة جازان حول الخطأ الفادح على حد وصفه، إلا أنه لم يجده في مكتبه.

وأوضح الناطق الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي أن إدارة مستشفى جازان العام لم تتعرف على رقم التشغيلة "الكود" الخاص بكل دواء في الصيدلية.

وبالسؤال عن صرف الدواء المنتهي الصلاحية، بين الصميلي أن المستشفى لم يطلبه من التموين الطبي منذ عام ونصف تقريبا وأن تاريخ الانتهاء لجميع الأدوية الموجودة بالمستشفى هو في شهر فبراير لعام 2015، مؤكدا على أنه سيتم التحقق من صرف دواء غير مدون بوصفة الطبيب وإذا ثبت ذلك فستتم محاسبة المقصر.

منذ 40 يوما.. محكمة العيص بلا قاض

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=177398&CategoryID=5

المدينة المنورة: مخلد الحافظي

تسبب نقل قاضي المحكمة بمحافظة العيص الوحيد في تعطل معاملات المواطنين، وتعليق الجلسات لأكثر من 40 يوما، مما حدى بأصحاب المعاملات المستعجلة للسفر إلى محاكم المحافظات والمدن المجاورة لإنهاء معاملاتهم.

ورصدت "الوطن" عددا من أهالي محافظة العيص في محكمتى المدينة المنورة وينبع، بعد تعطل معاملاتهم في محكمة المحافظة، فيما أكد مأذون الأنكحة بـ"مرامية العيص" مفلح المرواني لـ"الوطن"، أن معاملات المراجعين تعطلت لأكثر من 40 يوما؛ لعدم وجود بديل عن قاضي المحكمة الذي نقل مؤخرا، مفيدا أنه سافر للمدينة المنورة لإنهاء عقود تحتاج لتوقيع القاضي بعد نقله، غير أنه لم يباشر أعماله في المدينة، مبينا أن لديه عددا من عقود الأنكحة ما زالت معلقة، وتحتاج إلى تصديق من القاضي، مما عطل البعض من الحصول على مساعدات وقروض زواج.

من جانبه، قال المتحدث الإعلامي لوزارة العدل الشيخ محمد البكران لـ"الوطن": إن تعيين القضاة ليس من اختصاص وزارة العدل، وإنما يأتي تعيين قاضي المحكمة الشرعية عن طريق مجلس القضاء الأعلى، فيما وعد المتحدث الإعلامي للمجلس محمد العثمان ببحث الأمر، مؤكدا أن عقود الأنكحة من اهتمام واختصاص وزارة العدل، وتوجد بها إدارة كاملة تحت مسمى إدارة الأنحكة، لذا يجب عليهم تقديم طلب لفرع وزارة العدل بمنطقة المدينة المنورة.

خلال فعاليات منتدى التعليم العام وبرعاية إعلامية من صحيفة "سبق"

تربوية أمريكية تؤكد: تقسيم الأطفال بحسب درجة قدراتهم.. خطأ فادح

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://sabq.org/wwQfde

غزوان الحسن- سبق- الرياض:
أكدت أستاذة مشاركة ورئيسة قسم وزارة التربية والتعليم استثنائية جامعة ويسكونسن (الولايات المتحدة الأمريكية) المشاركة في فعاليات المنتدى والمعرض الدولي للتعليم العام الذي انطلق مساء أمس، وبرعاية إعلامية من صحيفة "سبق"، الدكتورة "إليز فراتورا"، أن تقسيم الأطفال لقدرات عالية ومتوسطة ومنخفضة، خطأ فادح.
وتحدثت الدكتورة "فراتورا" في نقاشها في المنتدى والمعرض، عن ما بعد الإدماج وماهية المكاسب والمعوقات، وكذلك الغاية من الإدماج.
ولفتت إلى أن أوضاع المدرسة والمدرسات وأحوال الفصل، لهما تأثير كبير على تعليم الطالب، من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يزيد عن تأثير الخلفية العائلية، في حين تختلف قدرات الأطفال فيما بينهم.
ودعت في ختام حديثها إلى العمل سوياً على مستوى الوزارات والقيادات والمدارس والمعلم والمتعلم، وأن تكون هناك رؤية ومهام واضحة ومحددة، واختتمت: يجب تدريب المدرسات والمشرفات والمشرفين، حتى يكنّ على دراية بجميع النواحي.

إيداعه السجن العام حتى انتهاء التحقيق معه والحكم عليه شرعاً

مقيم يمني يتحرش بطفلتيه أثناء غياب والدتهما والتحاليل تُدينه

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://sabq.org/owQfde

فهد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:

أحالت دائرة العرض والأخلاق بهيئة التحقيق والادعاء العام بمكة المكرمة، مقيم يمني الجنسية (46 عاماً)، للسجن العام حتى انتهاء التحقيق معه والحكم عليه شرعاً، إثر تورطه في اغتصاب والتحرش الجنسي بطفلتيه "9 سنوات، و11 سنة".

وفي التفاصيل، فقد تقدمت مقيمة يمنية الجنسية، ببلاغ وشكوى لدى مركز شرطة المنصور، تتهم فيه زوجها بأنه أثناء خروجها من المنزل، يقوم بالتحرش الجنسي بطفلتيه، دون خوف أو وازع ديني، وعليه أحيلت الطفلتان لمستشفى النساء والأطفال بحي العزيزية.

وجرى الكشف على الضحيتين، وثبت التحرش بهما، من خلال الآثار والتحاليل التي أجريت لهما، وتم تنويم الطفلتين للعلاج وتقديم العناية الطبية والنفسية لهما، وتم إلقاء القبض على الوحش البشري من قبل رجال البحث والتحري الجنائي بمركز شرطة المنصور، إثر البلاغ والإثباتات والقرائن التي تدينه.

وأُحيل ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام، بحكم الاختصاص، في انتظار انتهاء التحقيقات والحكم فيها شرعاً، عقب إحالتها للمحكمة الشرعية.

والدها: نرسل أبناءنا للتعليم وليس لحمل الطاولات والكراسي

معلمة بالخبر تتسبب بكسور في قدم طالبة ابتدائي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م

http://sabq.org/ewQfde

سبق- الخُبر:

قال مواطن من الخبر: إن ابنته الطالبة بالصف السادس الابتدائي بالمدرسة السادسة للبنات بالمحافظة أصيبت بكسور في أصابع قدمها بعد سقوط طاولة حديدية عليها، عقب تكليفها وزميلاتها من إحدى المعلمات بحمل طاولات وقطع خشبية وحديد من فصل ونقلها لمكان آخر، مناشداً المسؤولين بالتربية والتعليم التحقيق بالواقعة.

وذكر إبراهيم التميمي، والد الطالبة، لـ"سبق"، أن الحادثة وقعت صباح يوم الإثنين الماضي، حيث تلقيت اتصالاً هاتفياً من المدرسة يشعروني بها بمراجعتهم لأخذ ابنتي للمستشفى حيث تعرضت لإصابة بداخل المدرسة بسبب سقوط طاولة على إحدى قدميها.

وأضاف أنه على الفور ذهبت للمدرسة واصطحبت ابنتي وذهبت بها للمستشفى، واتضح من التقرير الطبي أن هناك كسوراً في إصبعين بالقدم ورضوض.

وناشد والد الطالبة المسؤولين بإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية بإجراء تحقيق حول الحادثة، قائلاً: إننا نرسل أبناءنا للمدارس للتعليم وليس لحمل الطاولات والكراسي، فهم ليسوا عمالاً لدى المدارس.

ومن جانبه، أوضح مصدر بإدارة التربية والتعليم لـ"سبق" أن الأنظمة بوزارة التربية والتعليم تمنع قيام المعلمات بتكليف الطالبات بأي أعمال خارج مناهج التعليم أو إدارة السلامة، وأن هناك عاملات مخصصات لذلك.

الرياض
www.Alriyadh.com

بموضوعية

"البصمة" ليست كل شيء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/05/article907376.html

راشد بن محمد الفوزان

يعتقد البعض أن استخدام البصمة هي الحل للانضباط والإهمال والتسيب الوظيفي الحكومي خصوصاً، وهذا غير صحيح على إطلاقة، فالحضور والانصراف ليس مقياساً للإنجاز والعمل ولكنه يظل مهماً لكي يضبط الحضور والانصراف والذي "قد" يكون محفزا إجباريا للعمل. الواقع يقول ان الموظف "الحكومي" غالباً غير منجز وغير فعال في إنتاجية العمل، وهذا ليس من عندي من إحصاء وزارة التخطيط التي ذكرت في إحدى المرات في تقاريرها أن الموظف الحكومي لا يعمل أكثر من ساعة أو ساعتين وهذا معدل متدنٍ جداً، وأيضاً المعلم والمعلمة فهناك كثير من الشكاوى للتسيب في العمل والغياب والعقوبات ضعيفة ولا تدعم ضبط العمل فهل الحل بصمة وحضور وانصراف وعقوبات؟؟ لا بالطبع، فالحلول هي خليط من كل شيء، أول سؤال لماذا يغيب أو لا ينضبط الموظف أو الموظفة؟ هل السبب بيئة العمل؟ العائد المادي؟ التطوير والتدريب؟ روتينية العمل؟ عدم وجود محفزات للمجتهد والتساوي مع غير المجتهد والمنجز؟ تضخم الأعداد بدون مبرر للموظفين؟ الإحباط؟ المدير؟ هي ليست مشكلة أو عائقا واحدا لغياب الموظف بل هي مجموعة كاملة من الأسباب.

أنا مع البصمة والمحاسبة بشدة، ولكن أيضاً مع التحفيز والعائد المادي الجيد ومع المكافآت للمجتهدين والعاملين، وليس علاوة سنوية يتساوى معها المنتج وغير المنتج، والمجتهد وغير المجتهد، وهكذا نمط العمل الحكومي يجب أن نقر أنه "سيئ وعقيم" كمحفز للموظف البسيط والعادي، وقد تكون الفائدة للموظف ذي المراتب العليا ولكن الغالبية هم من يعمل مع الجمهور وموظفون متوسطو المستوى أو اقل. يجب عدم إغفال أن الانضباط بالعمل يبدأ من الوزير لآخر موظف، ولا يجب أن يختزل ويحدد بفئة من الموظف بل يجب أن يكون نظاماً يشمل الجميع بعدل ومساواة، وهذا أساس مهم ما ينطبق على أعلى موظف ومرتبة ينطبق على الصغير منهم وظيفيا. ويجب أن يكون هناك نظام شمولي لتطوير العمل فكم موظف يعمل بغير تخصصة ومكانه وكم من يشعر أنه ظلم يجب الاستماع للجميع وأخذ رؤيتهم وملاحظتهم وتنشيط العمل الاجتماعي بين الموظفين، وتوفير راحة لهم مادياً أو صحياً أو سكنياً.

الموظف لن يعطيك وهو يرى مديره غير ملتزم وينعم بكل شيء، أو يتملكه شعور بالغبن والنقصان يجب أن "إراحة" الموظف، ويُحترم ويعطى قيمة وهيبة، فكما تحاسبه هو يريد من يحاسبك، فلا تضع كل اللوم عليه والأعباء فهو يظل إنساناً كما هو أنت، فلا تشرع قوانين وكأنها دستور لا يناقش، هل سألت الموظف مرة ما هي مشكلتك؟ ماذا تحتاج؟ وماذا نريد منك وما نحتاج منك؟ اجعلوا بينكم لغة حوار أولاً.

تصريح جديع القحطاني وملامح التمييز!

إن مجرد وضع ضوابط للدعاية الانتخابية الخاصة بالمرشحة، وترك الدعاية مفتوحه للمرشح بدون ضوابط هو تمييز أسفر عن وجهه البشع قبل أن تبدأ المنافسة!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
اضغط هنا

نبيلة حسني محجوب

بعد صمت طويل من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية حول التعديلات التي ستدخلها على لائحة الانتخابات البلدية القادمة، التي ستشارك فيها المرأة لأول مرة مرشحة وناخبة، صرح أخيراً مدير المجالس البلدية المهندس جديع القحطاني للشرق الأوسط الاثنين 27/ 1/ 2014م حول بعض ملامح نظام الانتخابات الحديث، الذي لم يظهر له أي ملامح غير ملامح التمييز ضد المرأة ورفض أي إجراء يعزز فوز المرأة في الانتخابات البلدية القادمة.

العنوان الرئيس للحوار أو التصريح تضمن تناقضاً بين طرفيه، فالعنوان الأول جاء فيه على لسان القحطاني: (أسلوب دعاية المرشحات سيخضع لضوابط) بينما يقول العنوان الثاني: (نظام الانتخابات البلدية الجديد لا يميز بين الرجل والمرأة).

وفي سياق التصريح، قال: (إن نظام الانتخابات الجديد المنتظر الإعلان عنه قبل موعد الاقتراع المقبل، لا يفرق بين الرجل والمرأة، ولا يميز بينهما، ويتعامل مع الجنسين على أنهما مواطنون، بذات الحقوق والواجبات، وسيقف النظام على مسافة واحدة بين الطرفين في السباق نحو حصة المقاعد المنتخبة التي تصل إلى 818 مقعداً).

لا أعرف إذا كان يدرك سعادته أن مجرد وضع ضوابط للدعاية الانتخابية الخاصة بالمرشحة، وترك الدعاية مفتوحه للمرشح بدون ضوابط هو تمييز أسفر عن وجهه البشع قبل أن تبدأ المنافسة!.

إما أن تكون الضوابط شاملة المرشحين والمرشحات، حتى نصدق أن النظام الجديد لا يفرق بين المرأة والرجل، ويقف منهما على نفس المسافة كما يقول، أما إن ألزمت المرشحات بضوابط دون المرشحين فتلك إذن قسمة ضيزى!

أعتقد أن تصريح سعادته للشرق الأوسط رداً على المقالات التي توالت الأسبوعين الماضيين حول المطالبة بنظام " الكوتا " كتبت أنا في هذه الزاوية الأربعاء 22/ 1/ 2014م (الكوتا في البلدية) وكتبت العزيزة مها عقيل، الأحد 26/ 1/ 2014م الشرق الأوسط (المرأة ومعترك الانتخابات ونظام الكوتا) المقالتان تمحورتا حول تخصيص نسبة مقاعد للنساء حسب نظام الحصص " الكوتا "، بدافع الخوف بعد نتيجة انتخابات الغرفة التجارية بجدة، وخذلان المرشحات فلم تحظ واحدة بمقعد، مع أن التعيين أتي باثنتين نقدرهما ونحترم جهودهما إلا أن المقاعد كانت أحق بها المرشحات حتى لو تم الاختيار على من حصلت على أعلى الأصوات بين المرشحات الا أن هذا لا بد أن يكون ضمن النظام الانتخابي لذلك بادرنا إلى طرح فكرة " الكوتا " نظام الحصص في الانتخابات البلدية القادمة تداركاً لتكرار هذه الخيبة النسائية.

ما هذه النزاهة التي يتمتع بها نظام البلديات الانتخابي؟

(لا يفرق بين المرأة والرجل، ولا يميز بينهما، ويتعامل معهما على أنهما مواطنون).

وكأن المرأة لم تكن مواطنة في الدورة الأولى للانتخابات البلدية، ولا حتى في الدورة الثانية، وهي الآن مواطنة ومع ذلك تعد لها القيود وترسم لها الحدود للمشاركة الأولى في الانتخابات البلدية القادمة، كي تمنى بالفشل والسقوط، والاسم، أنها شاركت في حلبة السباق وهي مقيدة!

لا أعلم إن كان سيادته يعلم، أن إقصاء المرأة منذ الدورة الأولى والثانية عن الترشح والتصويت كان تمييزاً وعنفاً ضدها! وأن نظام الحصص " الكوتا " تمييز إيجابي، أخذت به أكثر من " 80 " دولة، فقط ثلاث دول في منطقتنا العربية لم تأخذ به هي (الكويت، البحرين ، السعودية) مع أنه الأجدر بها الأخذ بهذا النظام كي يفسح المجال للمرأة في بداية التجربة، بدخول المجالس البلدية والأندية الأدبية وغيرها.

كذلك ذكر سعادته بأن الوقت مبكر لخروج النظام، وأنا في الحقيقة مندهشة من هذا الصمت ولم يبق بيننا وبين 2015 إلا أقل من عام، والنظام بحاجة للطرح للمناقشة والنقد والحوار حوله كي لا تقع المجالس البلدية في ذات الأخطاء التي وقعت فيها الأندية الأدبية وجاءت بمن ليس لهم علاقة بالأدب والثقافة، وظهر الخلل قبل الانتخابات وخلالها، لكن اكتشفت الوزارة خطأها وعمدت الى تصحيحه بإصدار لائحة جديدة ساهم الجميع في تعديلها.

لائحة المجالس البلدية ذاتها بحاجة الى تعديلات جوهرية بالنسبة للمهام والسلطات وتحرر المجالس من السلطة الادارية والمالية التي تمارسها عليها البلديات، كما أن المهام حولت أعضاء المجالس الى مراقبي حسابات بينما المجلس البلدي يقوم بتحسين الحياة في المدينة والاهتمام بالشوارع والحدائق والبيئة وملاعب الأطفال ومتابعة أداء البلديات وقصورها.

أرجو من مدير عام المجالس البلدية المهندس جديع القحطاني إعادة النظر في تصريحه المتناقض، حول التمييز ضد المرأة في ضوابط الحملات الدعائية، وعدم التمييز الايجابي بالتفكير ودراسة نظام الحصص " الكوتا " والتعرف على الخارطة الدولية والتعرف على الرقعة الكبيرة من الدول التي تأخذ بهذا النظام في الانتخابات البرلمانية والمجالس البلدية.

نظام الحصص ليس تمييزاً ضد الرجل، بل تمييزاً إيجابياً يعزز مشاركة المرأة نظراً لحداثة التجربة، وللعوائق الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تقلل من فرصة المرأة في الفوز ومنافسة الرجل الذي يحظى بالتأييد والشعبية بناء على الأسبقية والخبرة المكتسبة والثقة نتاج التجربة.

(الكوتا تشكل تدخلاً إيجابياً لتحقيق المساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة وخصوصًا بين الرجال والنساء. تقضي "الكوتا النسائية" بتخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء، بحيث لا يجوز أن تقل عدد المقاعد التي تشغلها النساء عن النسبة المقررة قانوناً، أي أن هناك حصة نسائية محددة لابد من شغلها من قبل النساء).

افتتح ندوة إنجازات دول المجلس في هذا المجال

الزياني: دول "التعاون" أسهمت في جهود المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/05/article907412.html

الرياض – واس

افتتح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أمس، ندوة "إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان"، التي ينظمها قطاع الشؤون القانونية في الأمانة العامة، بحضور عدد من أعضاء المجالس التشريعية، ومسؤولي وزارات العدل ورؤساء الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان بدول المجلس التعاون، وذوي الاختصاص في هذا المجال، في فندق الريتز كارلتون بالرياض.

وأوضح الدكتور الزياني أن المجتمع الدولي سعى إلى تكثيف جهوده نحو تعزيز حقوق الإنسان بوسائل عدة، من خلال اتخاذ قرارات دولية، كقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2006، بإنشاء مجلس حقوق الإنسان بجنيف، أو بسن الاتفاقات والمواثيق الدولية والآليات المقررة بموجبها، مؤكداً أن دول مجلس التعاون لم تكن غائبة عن تلك الجهود، فقد أسهمت وبشكل فعال في تكريس مفاهيم حقوق الإنسان وحمايتها من خلال مواقفها الحقوقية الثابتة إزاء الأحداث الدولية، ودعمها لكل ما من شأنه تعزيز معايير حقوق الإنسان، مسترشدة في ذلك، بمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، الذي كفل لكل امرئ، بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه أو دينه، كافة الحقوق التي تمكنه من التمتع بحياة حرة كريمة.

وبين أن دول المجلس حظيت بإشادات دولية بإنجازاتها في مجال حماية حقوق الإنسان خلال مراجعة سجلاتها الحقوقية في مجلس حقوق الإنسان الدولي، وتم انتخاب غالبية دول مجلس التعاون لعضوية مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه عام 2006، ومازالت المملكة والكويت والإمارات أعضاء فيه حتى وقتنا الراهن، لافتاً إلى أن دول المجلس شاركت في صياغة وإعداد الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004، كأول وثيقة عربية معنية بحقوق الإنسان، وحظيت بعضوية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

وأكد أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، والتي جاءت استجابة لمبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين لدليل بارز على المكانة المرموقة التي تتبوأها دول المجلس في هذا المجال، مشيراً إلى أن دول المجلس أنشأت وزارات وهيئات ولجان وطنية تُعنى بحقوق الإنسان، ومضت نحو المصادقة والانضمام للعديد من الصكوك والاتفاقات الدولية، ومواصلة تطوير تشريعاتها الوطنية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، داعيًا إلى زيادة تواصل دول المجلس مع المنظمات الحقوقية الدولية، ووسائل الإعلام العالمية لاطلاعها على ما حققته في هذا المجال.

وبدأت الجلسة الأولى للندوة التي رأسها الأمين العام المساعد للشؤون القانونية حمد بن راشد المري، وقدمت خلالها ورقتي عمل: الأولى بعنوان: حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي "إنجازات وتطلعات" وقدمها وزير شؤون حقوق الإنسان بمملكة البحرين الدكتور صلاح بن علي، والورقة الثانية بعنوان تعاون دول المجلس مع الآليات الدولية لرصد حالة حقوق الإنسان "آلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان" وقدمها عضو مجلس الشورى الدكتور ناصر الشهراني.

ورأس الجلسة الثانية الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الدكتور سعد بن عبد الرحمن العمار، وتضمنت ورقتي عمل بعنوان "نظرة الغرب لدول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان" قدمها رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية والسياسية الدكتور عمر الحسن، والثانية قدمها عضو اللجنة الاستشارية في مجلس حقوق الإنسان سعيد الفيحاني وتتحدث عن إنجازات دول مجلس التعاون في ميدان حقوق الإنسان "نظرة الغرب لدول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان".

أما الجلسة الثالثة فرأسها الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية خالد بن سالم الغساني، وقدمت خلالها ورقتي عمل: الأولى بعنوان: الإعلام وحقوق الإنسان "من التواصل المشروع إلى التعاون المأمول" قدمها نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسن، والورقة الثانية قدمها المستشار الإعلامي سلطان البازعي وكانت بعنوان "اتجاهات كتاب الرأي في دول مجلس التعاون حول حقوق الإنسان".

الجامعة العربية ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية تبحثان مكافحة التمييز ونشر ثقافة التسامح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/05/article907413.html

القاهرة - سباعي إبراهيم

استضافت جامعة الدول العربية أمس الثلاثاء ورشة العمل الخاصة بتبادل الخبرات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجامعة بحضور كل من الأمين العام للمنظمة لامبريتوا زانير والأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي ومشاركة كبار المسؤولين في الجانبين.

وقالت أمنية طه مدير إدارة أوروبا بالجامعة العربية في تصريح للصحافيين إن استضافة الجامعة العربية لهذه الورشة تأتي في إطار استفادتها من خبرات منظمة الأمن والتعاون الأوروبية التي تهتم بقضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والانتخابات وكيفية تنظيمها.

وأشارت إلى أن التعاون بين الجانبين بدأ منذ تأسيس المنظمة منذ نحو عشرين عاما، موضحة انه تم خلال الورشة استعراض محاور عمل المنظمة خاصة فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والمساواة بين المرأة والرجل وتعزيز الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وإدارة الأزمات.

وألقى كل من الأمينين العامين للمنظمة والجامعة العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية تركزت حول أهمية التعاون بين المنظمتين بهدف نقل خبرات المنظمة للجانب العربي في هذه القضايا.

ومن ناحية أخرى، التقى العربي مع لامبريتوا زانير بحضور الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالجامعة العربية السفير جواد فاضل.

وقالت السيدة "طه" إنه جرى خلال اللقاء بحث سبل تدعيم التعاون بين الجانبين وتكثيفه حيث طالب الدكتور العربي من نظيره الأوروبي دعم الجامعة العربية فيما يتصل بتكوين بعثات حفظ السلام المدنية نظرا لعدم وجود خبرات كبيرة للجامعة العربية في هذا المجال وان التجربة الوحيدة القصيرة لها كانت في سورية من خلال بعثة المراقبين العرب بالإضافة للتجربتين التاريخيتين السابقتين للجامعة في الكويت ولبنان، مؤكدة ان الهدف من هذا الطلب هو تكوين خبرات لدى الجامعة العربية في موضوع حفظ السلام بشكل مدني.

وأضافت أن هناك مجالات عديدة للتعاون بين المنظمتين خاصة في مجال مراقبة الانتخابات حيث إن لدى المنظمة الأوروبية أفضل مركز لمراقبة الانتخابات والذي يتخذ من وارسو مقرا لها، موضحة أن الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اقترح على الجانب العربي تعزيز التعاون في مجال جديد وهو مكافحة الكراهية وعدم التسامح باعتبارها ظاهرة تعاني منها الجاليات العربية في أوروبا خاصة وان هذه المنظمة لديها جهود كبيرة في هذا الإطار للحد من التمييز، والمساعدة في اندماج الجاليات العربية في المجتمعات الأوروبية التي تغطيها المنظمة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5146

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع اخر 1435هـ - 5 فبراير 2014م

اضغط هنا